الشكر والتقدير

الحمد لله حمدا يوافي ما تزايد من نعم، والشكر على ما أولانا من فضل والصلاة والسلام على نبيه محمد ﷺ، نسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يوفقنا لما يحبه ويرضاه.

ومن هنا يشرفنا أن نشكر الأستاذ المشرف الفاضل زهرة مصطفى على كل ما تفضل به من جهد خالص .

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم ولو بكلمة صغيرة لإتمام هذا العمل وإلى كل طلبة علوم التسيير تخصص إدارة أعمال سنة ثانية ماستر وبارك الله لنا ولمن ساهم في تعليمنا ولمن تطأ عينه مذكرتنا.

خالدية / فاطمة

الإهداء

الحمد لله الذي أعاننا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأجملنا بالعافية.

أهدي ثمرة جهدي إلى مثلي الأعلى في الحياة الذي هو مصدر فخري واعتزازي، إلى رمز العطاء وشعاع النور والأمل، إلى من حرص على أن نعيش مكرمين محترمين، إلى الوفي أبي العزيز " مُحَمَّد " حفظه الله.

إلى منبع الحنان وفيض الإيمان إلى من ابصر طريقي بعينيها، إلى من تنفرج كربي وأحزاني بدعائها، إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها، إلى أمي الغالية " أم الخير " أطال الله في عمرها.

إلى بلسم الحياة ومنبع الغبطة والسرور إخوتي وأخواتي أدامهم الله في رعايته.

وإلى كل أفراد العائلة صغيرا وكبيرا وأخص بالذكر "مُحَمَّد عبد الباسط" و"ماريا ريتاج" و"عبد الإله"

إلى الأستاذ المحترم الذي ساعدنا لإتمام هذا العمل زهرة مصطفى

إلى كل الأساتذة اللذين كان لهم دور كبير في بلوغنا هذه المرحلة

إلى من تقاسمت معي إنجاز هذا العمل " فاطمة "

إلى كل صديقاتي وإلى كل الذين عرفهم قلبي ولم يذكرهم لساني.

خالدية

الإهداء

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

اهدي هذا العمل إلى من كان لهما الفضل بعد الله في إتمامه

أبي وأمي أطال الله عمرهما

إلى الأستاذ المحترم الذي ساعدنا لإتمام هذا العمل زهرة مصطفى

إلى كل الأساتذة اللذين كان لهم دور كبير في بلوغنا هذه المرحلة

إلى إخوتي المُحَمَّد، علي، مُحَمَّد، كريم، حكيم، يوسف.

إلى زميلتي في هذا العمل خلود

إلى زوجي وقرة عيني

إلى صديقاتي أسماء، إكرام، منى، محجوبة؛ أمال، نجاة، سعاد، شيماء، وئام، نادية.

والبرعمين إيمان، إبراهيم

إلى كل من دعمنا وساندنا من بعيد أو قريب في إنجاز هذا العمل الذي هو ثمرة جهود خمسة سنوات عمل.

فاطمة

أولا: قائمـــــــــــة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الارتفاع المتزايد لعدد الطلبة المسجلين بالتدرج خلال السنوات (1989 إلى غاية 2000)	**19**
02	تصنيف المؤسسات حسب الحجم	**36**

ثانيا: قائمـــــــــة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي تيسمسيلت	**57**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

الموضوع:

علاقة الجامعة بالمحيط الاقتصادي

دراسة حالة - المركز الجامعي تيسمسيلت -

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال

إعداد الطالبتين:
✍: رقاد خالدية
✍: قطاف فاطمة

تحت إشراف الأستاذ:
زهرة مصطفى

لجنة المناقشة

الأستاذ:	بونعجة سحنون	رئيسا
الأستاذ:	زهرة مصطفى	مشرفا ومقررا
الأستاذ:	بلحسين لخضر	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

شكر وعرفان	
إهداء	
إهداء	
ملخص	I
قائمة الجداول	II
قائمة الأشكال	III
مقدمة	أ_ج
الفصل الاول : نشأة وتطور الجامعة الجزائرية	
تمهيد:	07
المبحث الاول: مؤسسة الجامعة	08
المطلب الاول: مفهوم الجامعة	08
المطلب الثاني: خصائص الجامعة ووظائفها	09
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الجامعة	12
المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية بين النشأة والتطور	14
المطلب الاول: نشأة الجامعة الجزائرية	14
المطلب الثاني: مراحل تطور الجامعة الجزائرية	16
المطلب الثالث: مبادئ الجامعة الجزائرية	20
المبحث الثالث: واقع وتحديات الجامعة الجزائرية	23
المطلب الأول : واقع الجامعة الجزائرية	23
المطلب الثاني: تحديات الجامعة الجزائرية	24
الفصل الثاني: المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها بالجامعة	
تمهيد:	28
المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسة الاقتصادية	29
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الإقتصادية وأهم خصائصها	29
المطلب الثاني: أنواع المؤسسة الاقتصادية	31

المطلب الثالث: وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية	37
المبحث الثاني: مراحل تطور المؤسسة الإقتصادية الجزائرية	41
المطلب الأول: مرحلة من الاستقلال إلى الثمانينات	41
المطلب الثاني: مرحلة من الثمانينات إلى أواخر االتسعينات	42
المطلب الثالث: مرحلة من 2000 إلى يومنا هذا	44
المبحث الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالجامعة.	46
المطلب الاول : في مجال التكوين الجامعي	46
المطلب الثاني : في مجال البحث العلمي	48
المطلب الثالث: في المجال المقاولاتي.	50
الفصل الثالث: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي دراسة تطبيقية	
تمهيد	54
المبحث الاول: المركز الجامعي تيسمسيلت	55
المطلب الاول : التأسيس والنشأة	55
المطلب الثاني : مهام المركز الجامعي تيسمسيلت	56
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي تيسمسيلت	57
المبحث الثاني: عرض وتحليل محتوى المقابلات	64
المطلب الأول: مقابلة مع مدير معهد العلوم الاقتصادية	64
المطلب الثاني: مقابلة مع نائب مدير المركز الجامعي المكلف بالدراسات	68
المطلب الثالث: مقابلة مع مدير معهد العلوم والتكنولوجيا	72
المطلب الرابع: مقابلة مع مدير العلاقات الخارجية	76
المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة	80
المطلب الأول: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي فيما يخص التكوين	80
المطلب الثاني: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي فيما يخص البحث العلمي	81
المطلب الثالث: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي فيما يخص المقاولاتية الجامعية	82
خاتمة	84
قائمة المصادر والمراجع	
الملاحق	

مقدمة

الفصل الاول

نشأة وتطور الجامعة الجزائرية

الفصل الثاني

المؤسسة الاقتصادية وعلاقتها

بالجامعة

الفصل الثالث

علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي

دراسة تطبيقية

خاتمة

فهرس المحتويات

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط2، ج1 ،دون تاريخ النشر.
2. ابن منظور، لسان العرب، ط1، بيروت، لبنان، دون سنة، ص 50.
3. أبو هلال وآخرون، مدى توافق التعليم العالي مع سوق العمل المحلي دراسة تحليلية ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، سلسلة تقارير الأبحاث ،رقم9، نابلس،1998،
4. إسماعيل عرباجي: اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
5. بشير معامرية، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، منشورات الحبر، الجزائر، سنة 2007.
6. الحبيب مصدق جميل، التعليم والتنمية الاقتصادية، بغداد ،1981،
7. رابح تركي، أصول التربية والتعليم، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 1990.
8. رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي وتنمية، دار الوفاء الإسكندرية، 2006
9. سعيد اوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994
10. سعيد اوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة الاقتصادية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1994 .
11. سفير ناج، محاولات في تحليل الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985
12. سلمى الإمام مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة المجاستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية سنة 2007.
13. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة الثالثة، 2006 .
14. عبد الله الجوهر، الإدارة في الشركات والمؤسسات، مؤسسة شباب الجامعة، 2014 .
15. علي براجل، دراسة تقيمية لمدى فعالية نظام ل م د في مؤسسات التعليم العالي في ضوء آراء الأساتذة و الطلبة ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2014،
16. علي حميدوش، جودة التعليم العالي حالة التجربة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المدية، الجزائر،
17. عمر الصخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط الرابعة، 2006
18. غني دحام تناي الزبيدي، حسين ولد حسين، المقدرات الجوهرية للمورد البشري الاتجاه المعاصر لتنافسية الاعمال، دار غيداء للنشر، عمان، ط1 ،2014
19. مُحَمَّد سحنون، المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الاقتصادية،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة باتنة، العدد9، 2004

المذكرات والرسائل الجامعية

1. ابراهيم دخار، التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة الميزابية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص علم الاجتماع، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي غرداية، 2011-2012.
2. أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العلي، دراسة حالة جامعة جيجل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، سنة 2012-2013.
3. بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول ، رسالة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية، شعبة علم الاجتماع ،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ،تلمسان ، 2015/2014.
4. بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة مسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، الجزائر،2016-2017، .
5. حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، دراسة ميدانية في جامعات سطيف- رسالة ماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية. قسنطينة- المسيلة.
6. زهرة مصطفى، إشكالية التكامل بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية في مجال تكوين الموارد البشرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة سد دحلب بالبليدة، 2008.
7. سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في ضوء النسق المفتوح، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، سنة 2004-2005.
8. سليمة عاشوري، دور المخابر البحثية في ترقية البحث العلمي بالجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية على مخابر البحث بجامعة بسكرة، رسالة ماستر في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة مُحَّد خيضر، سنة 2014-2015.

المجلات والمقالات العلمية:

1. بن ونيسة ليلى، اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 05 - أفرمل 2014 .
2. جابر مهدي، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة ، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار عنابة ، العدد 16، المجلد 2، 2015.
3. زهير عين أحجر، أدوار التظاهرات العلمية الجامعية في بناء مجتمع المعرفة الأكاديمي المتخصص، حالة قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية بجامعة باجي مختار، عنابة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران، العدد:6-7،الجزائر،2014-2015.
4. ساجد شرقي، دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع، مركز الدراسات الايرانية، العدد العاشر،2008،العراق

5. شعباني مالك، الجامعة والتنمية تأثير أم تأثر...؟، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر، جانفي 2009.
6. العويف أفنان، واقع تطبيق عمليات إدارة المعرفة في جامعة طاهري مُحَمَّد – بشار ، ملجة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3
7. مليكة عرعور، الجودة في التعليم العالي الجزائري، دراسة تحليلية مبنية على معالجة وثيقية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد6، جامعة بسكرة ، الجزائر،2013

الملتقيات والايام الدراسية

1. أحمد بن عيساوي، التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية، االملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، 20-05-2010.
2. زينب دهيمي، مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية، يوم دراسي جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر،2012
3. مُحَمَّد عجيلة ومصطفى بنوي، ثنائية الشغل والجامعة ومتطلبات التنمية، رؤيا استشرافية، الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، 20-05-2010
4. ندوى الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقيم تطبيق نظام ل.م.د. جانفي 2016

المنشورات الوزاري:

1. ملحق رقم01: منشور وزاري رقم 01 مؤرخ في 26 شعبان عام 1437هـ الموافق لـ02يونيو2016، والمتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2013-2017م

المراجع الاجنبية:

2. Source :j.M .Auoriac et les autres .économie d'entreprise cos teilla paris 1995

المواقع الالكترونية:

3. إتفاقية بين الجامعة ومجمع مقاولات خاص ، نشر في الجمهورية يوم 07 - 07 – 2010، الاطلاع: 2019/27،02، موقع جزايرس، انظر الرابط:
https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/3715

4. ولاية تيسمسيلت، موقع ويكيبيديا، الاطلاع: 2019/04/18، انظر الرابط:
https://ar.wikipedia.org/wiki

5. دحدوح عبد القادر،**نطمح إلى ترقية أداء المؤسسة من الناحية البيداغوجية والعلمية و الثقافية، نشر في: 02-09-2018، الاطلاع: 2019/04/11، انظر الرابط:**
https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=46751

6. بووشمة الهادي، الجامعة الجزائرية وعلاقتها بالمحيط السوسيو اقتصادي، نشر في: ، الاطلاع: 2019/03/2، موقع: TRANS Nr. 22 ، انظر الرابط: http://www.inst.at/trans/22

إنّ العالم اليوم يلاحظ عدة تغيرات في مختف الجوانب السياسية والاقتصادية، إن أبرز هذه التغيرات جاءت بسبب مختلف الثورات العلمية، وهذا بداية من القرن 19 ميلادي، تحتل الجامعة أهمية كبيرة في نظم الابتكار و الاختراع فهي تهتم بتكوين رأس المال البشري من خلال تقديم مهارات علمية.

إذ تعتبر الجامعة الجزائرية فضاءا معرفيا هاما تحاول مجابهة التحديات في إعداد الموارد البشرية المؤهلة، إنها إحدى المعولات المركزية التي تحدد مقياس العملية التعليمية لأي مجتمع، إذ أن الجامعة تتميز بهيكلها التنظيمي والبناء الذي يميزها عن باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى، فهي مصنع للإنسان، وعليه فإنها المشروع الفاعل لإحداث التغيرات الجوهرية على شتى المستويات باستحداث الوسائل والطرق وإنشاء المخططات، لبعث استراتيجيات تجعل منها قادرة على تفعيل كل روافد السمو والانبثاق لطاقات وحيوية المورد البشري، الذي يساهم في تحسين المحيط الاقتصادي وعليه فإن الجامعة صارت لاعبا فاعلا في تركيب مجموعة من العلاقات مع مختلف المؤسسات الاجتماعية سواءا اقتصادية او غيرها من أجل إحداث التوازن داخل المجتمع، حيث تتحدد معالم التطور اليوم بالعلم والمعرفة، إنها الثورة التي أصبحت تتحاكم وتتسابق إليها المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، وتبني كل روافد التقدم والتحضر على مؤهلاتها العلمية، وبالتالي فإن بناء المعارف بأساليب ريادية ومبتكرة باتت مطلبا تتسابق عليه الجامعات سعيا منها لتأهيل المورد البشري لتحيين المحيط الإقتصادي لحمل مشعل التنمية والتطوير، وهنا يمكن القول أن مختلف المجتمعات أدركت أن الإقدام على القفز للأمام لا يكون إلا بخلق المورد البشري الذي يستطيع إن يواجه التحولات والتقلبات التي يشهدها مجتمع المعرفة وما تقدمه جامعاتها من الانجازات.

ولا شك أن الجامعة لها دور رائد في العصر الحديث خاصة عندما يتعلق الأمر بالمحيط الاقتصادي الذي هو في بالغ الأهمية بالنسبة للجامعات ولذلك فإن الارتباط المعقود بين الجامعة ومحيطها يجعلنا نعود للعديد من المخرجات والمدخلات العلائقية بينهما في عصر أصبح يعتمد بدرجة كبير على المعرفة وهنا يمكن القول أنّ الجامعة باعتبار المرحلة الأخيرة للتكوين الذي يتلقاه أفراد أي مجتمع جعلت منها الدول الركيزة التي تتكئ عليها المؤسسات الاقتصادية في بناء محيطها وإعطاء دفعة لاقتصاديتها وعليه فإن جامعة تيسمسيلت يمكن القول عنها أنّها أصبحت تسعى لرفع فعاليتها في تطوير محيطها الاقتصادي.

- **الإشكالية الرئيسية:** هل للمركز الجامعي بتيسمسيلت علاقة بمحيطه الاقتصادي ؟.
- **الأسئلة الفرعية :**

– هل المركز الجامعي بتيسمسيلت له علاقة بالمحيط الاقتصادي في مجال تكوين؟.

– هل للمركز الجامعي بتيسمسيلت علاقة بمحيطه الاقتصادي في مجال البحث العلمي؟.

– هل المركز الجامعي تيسمسيلت له علاقة بالمحيطه الاقتصادي في مجال المقاولاتية ؟.

- **الفرضيات:**

الفرضية الرئيسية: المركز الجامعي بتيسمسيلت له علاقة مع المحيط الاقتصادي من خلال الاتفاقيات مع العديد من المؤسسات الاقتصادية الموجودة على مستوى الولاية.

– المركز الجامعي تيسمسيلت له علاقة بمحيطه الاقتصادي في مجال التكوين من خلال التربصات الميدانية التي يقوم بها في بعض المؤسسات الاقتصادية.

–المركز الجامعي تيسمسيلت له علاقة بالمحيط الاقتصادي في مجال البحث العلمي من خلال الأبحاث التي يتم إنجازها على مستوى مخابر البحث.

– يوجد علاقة بين المركز الجامعي تيسمسيلت والمحيط الاقتصادي في مجال المقاولاتية.

- **أهمية الدراسة:**

نظرا لقلة التطرق لهذا الموضوع حاولنا تقديم لمحة عنه، وهذا لأن للجامعة دور مهم في خلق الموارد البشرية التي تساهم بشكل مباشر في النهوض بالمحيط الاقتصادي، وذلك لأن المؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى هياكل بشرية متكونة.

- **أهداف الدراسة:**

– تسليط الضوء على الجامعة كمؤسسة علمية تعليمية من شأنها تحقيق الأهداف التكوينية، كما تقدم خدمة للمجتمع ككل، هذا لما تقوم به من خدمات علمية، وهذا لتفعيل دورها في خلق كفاءات وإطارات متكونة يحتاجها المحيط الاقتصادي.

– تحديد أبرز المشاكل والعراقيل التي تحول دون تشكل علاقة قوية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي.

– إبراز دور الجامعة في المساهمة على تحقيق تكوين ناجح وهذا لتفعيل التنمية الاقتصادية والإجتماعية

- **حدود الدراسة:**

أ– الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة على مستوى المركز الجامعي تيسميلت والمحيط الاقتصادي.

ب– الحدود الزمانية: الدراسة تمت خلال الفترة الممتدة من شهر أكتبور إلى شهر جوان سنة 2019.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

لايمكن التطرق لدراسة أي موضوع في البحوث العلمية، إلا وتشده الأسباب التالية:

أ– الأسباب الذاتية:

– الاهتمامات والميولات قادتنا لاختيار الموضوع حيث لا يمكن لأي باحث أن يقوم باختيار بحث ما دون أن يكون له دوافع نحو بحثه.

– ارتباط الموضوع بمشروع التخرج لنيل شهادة الماستر في إدارة الأعمال.

– محاولة إثراء المراجع في هذا الموضوع كان من الأسباب الحقيقية أيضا التي دفعتنا إلى اختياره.

ب– الأسباب الموضوعية:

– أهمية الجامعة والدورها في تكوين إطارات تخدم المجتمع.

- الموضوع حديث وهذا لتطور المؤسسات الاقتصادية في الوقت الحالي.

- محاولة المساهمة في إيجاد طريقة توضح العلاقة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

- **المنهج المستخدم:**

تعتمد البحوث الأكاديمية على استخدام المناهج المناسبة لدراسة أي موضوع، خاصة وأن الموضوع هو الذي يفرض على الباحث طبيعة المنهج، وهنا وجدنا أنفسنا مضطرين لاستخدام المنهج (الوصفي التحليلي)، وهذا لوصف وتحليل ما يمكن جمعه من خلال التقنية التي نستخدها في البحث.

- **التقنية المستعملة:**

تتطلب مثل هذه الدراسات استخدام التقنية التي يمكننا من خلالها تحليل ما جمعناه حول العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي وهي المقابلة.

المقابلة: حيث تم جمع المعلومات وذلك بمقابلة الأشخاص المعنيين بالدراسة، وتوجيه أسئلة لهم بتسجيل المعلومات الضرورية التي تحتاجها الدراسة.

- الدراسات السابقة:

-أسماء هارون، دور التكوين في ترقية المعرفة العلمية رسالة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص علم الاجتماع جامعة منتوري-قسنطينة 2010، تمحورت هذه الدراسة حول قطاع التعليم العالي وهذا لأن الجامعة مؤسسة هامة في تطوير المجتمع، وتسعى الجامعة لطرح مخرجات تغطي الاحتياجات المجتمعية بالمستويات المعرفية وهذا لتحقيق التنمية الاقتصادية.

-براهيمي وليد، سياسة التعليم العالي وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة والتنمية جامعة مولاي طاهر-سعيدة، 2014، وركزت هذه الدراسة على أهمية التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما بينت هذه الدراسة ضرورة خلق موارد

بشرية تملك الكفاءة اللازمة لكون العنصر البشري قادر على استخدام الموارد الطبيعي، وهذا كله من أجل تمكين المتكونين من بلوغ توظيف.

-نادبة براهيمي، دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة المجاستير تخصص إدارة إستراتجية لتنمية جامعة مسيلة سنة 2012، حيث ركزت هذه الدراسة على ضرورة اهتمام الجامعة بتنمية الموارد البشرية بكون العنصر البشري له دور كبير في تحقيق التنمية في المجتمعات.

- صعوبات الدراسة:

أهم الصعوبات التي اعترضننا خلال إنجاز هذه الدراسة نقص المعطيات والمراجع.

- **هيكلة البحث:**

تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول على نحو التالي:

– الفصل الأول: حيث تضمن هذا الفصل نشأة وتطور الجامعة الجزائرية، وتطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول مؤسسة الجامعة، وتضمن المبحث الثاني نشأة الجامعة الجزائرية ومراحل تطورها، كما تناولنا في المبحث الثالث واقع وتحديات الجامعة الجزائرية.

– الفصل الثاني: حيث تناولنا في هذا الفصل أغلب المفاهيم التي تخص المؤسسة الاقتصادية، وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول أساسيات حول المؤسسة الاقتصادية أما المبحث الثاني فتحدثنا عن مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وفي المبحث الثالث حاولنا تقديم توضيح حول علاقة الجامعة والمحيط الاقتصادي.

– الفصل الثالث: حيث تضمن هذا الفصل تقديم للمركز الجامعي في المبحث الأول، وهذا من خلال تقديم تعاريف وتوضيح لمهامها وهيكلها التنظيمي، أما المبحث الثاني تضمن عرض وتحليل المقابلات، وفي المبحث الثالث حاولنا تقديم نتائج الدراسة وبعض التوجيهات ونصائح.

تمهيد:

تتحدد معالم التطور اليوم بالعلم والمعرفة، إنها الثورة التي أصبحت تتحاكم وتتسابق إليها المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، عبر جامعاتها سواءا المتقدمة أو النامية، وتبني كل روافد التقدم والتحضر على مؤهلاتها وإنتاجها العلمي، وبالتالي فإن بناء المعارف بأساليب ريادية ومبتكرة باتت مطلبا تتسابق عليه الجامعات سعيا منها لتأهيل المورد البشري لحمل مشعل التنمية والتطوير،وهنا يمكن القول أن مختلف المجتمعات أدركت أن الإقدام على القفز للأمام لا يكون إلا بخلق المورد البشري الذي يستطيع ان يواجه التحولات والتقلبات التي يشهدها مجتمع المعرفة وما تقدمه جامعاتها من الانجازات. عبر اعتمادها على الجامعة في تطوير محيطها بكل اشكاله خاصة الاقتصادي منه **فالجامعة الجزائرية شهدت في السنوات الأخيرة إصلاحات عميقة من خلال تجديد البرامج والتخصصات والانظمة التي اصبحت تنتهج عبرها الطرق الحديث في التكوين والتأهيل للعنصر البشري في العلميات المنتهجة وعليه قمنا في هذا الفصل بالتعرض الى دراسة المباحث التالية:**

المبحث الأول: مؤسسة الجامعة.

المبحث الثاني: الجامعة الجزائرية بين النشأة والتطور.

المبحث الثالث: واقع وتحديات الجامعة الجزائرية.

المبحث الأول: مؤسسة الجامعة

من خلال هذا المبحث حاولنا الإلمام ببعض المفاهيم التي تخص الجانب النظري للجامعة ومنها المفهوم، الخصائص، الوظائف، الأهداف...إلخ.

المطلب الأول: مفهوم الجامعة

تطرقنا في هذا المطلب إلى أهم التعاريف التي شملت الجامعة سواء من الجانب اللغوي أو الإصطلاحي:

أولا: لغة: هي من فعل جَمَعَ، يُجْمَعُ، جَمْعًا[1].

ويقال قدر جامعة بمعنى عظيمة، وجمعتهم جامعة أمر جامع، والجامعة مجموعة معاهد علمية تسمى كليات تدرس فيها العلوم والأداب والفنون[2].

ثانيا: إصطلاحا: يختلف تعريف الجامعة من باحث لآخر حيث لا يوجد تعريف متفق عليه بين مختلف الباحثين و المختصين، ويمكن الإشارة إلى بعض التعاريف التالية:

فهناك من يرى أنّ الجامعة " ليست خارج الكيان الاجتماعي العام لأي عصر بل داخله، ليست شيئا منعزلا وليست شيئا تاريخيا لا يكاد يتأثر بالقوى والمؤشرات الجديدة إنها تعبير عن العصر، كما أنها عامل له أثره في الحاضر والمستقبل "[3].

كما أنّها "مؤسسة للتكوين لا تحدد أهدافها واتجاهاتها من جانب واحد، ومن داخل جهازها، بل تتلقى أهدافها من مجتمعها الذي تقوم على أسسه والذي يعطيها وحده حياة ومعنى ووجود "[4].

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، بيروت، لبنان، ط01، دون سنة، ص 50.

[2] ابراهيم أنيس وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج 1، ط2، دون تاريخ النشر، ص 135.

[3] سامية كواشي، العلاقة بين التكوين بالجامعة والمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية في ضوء النسق المفتوح، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة الحاج لخضر، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علم الاجتماع، 2004-2005، ص 40.

[4] سامية كواشي، المرجع السابق، ص40.

كما تمثل الجامعة أيضا "إحدى المؤسسات الاجتماعية والعلمية وهي بمثابة تنظيمات معقدة تتغير باستمرار مع طبيعة المجتمع المحلي والعالمي، أو ما يسمى بالبيئة الخارجية[1] .

وكتعريف شامل يمكن القول بأنّ الجامعة: هي مؤسسة علمية تقوم بمجموعة من الوظائف على رأسها التكوين، لتسعى من خلال هذه الوظائف إلى تحقيق أهداف تخدم المجتمع سواء ثقافيا أو علميا أو اجتماعيا، وهذا كله لتحقيق التنمية الإقتصادية.

المطلب الثاني: خصائص الجامعة ووظائفها

من التعاريف السابقة نستنتج عدة خصائص للجامعة حاولنا توضيحها في هذا المطلب، وكذا تقديم أهم وظائفها.

أولا: خصائص الجامعة

تتحدد خصائص الجامعة فيما يلي:

1- **معرفية:** تجمع الجامعات المعرفة وتعظمها لأنها تدرك أهميتها وتعرف دورها في الحفاظ عليها واستمرار بقائها أولا وفي تطور المجتمع وتقدمه وتحركه ثانيا، فالمعرفة تعتبر من المعايير التي تعمل على ترتيب الجامعة في السلم الاجتماعي وبالتالي هي من دواعي اكتسابها لمكانة داخل المجتمع[2].

2- **مستمرة:** تكتسي الجامعة صفة الاستمرارية باعتبارها من بين المؤسسات التربوية الدائمة فهي لا تقتصي على فترة زمنية محددة وتزول، بل إنها تتواجد في كل الأماكن وفي كل الأزمنة طالما الأفراد موجودين.

[1] سامية كواشي، المرجع السابق، ص40.

[2] محمد عجيلة ومصطفى بنوي، ثنائية الشغل والجامعة ومتطلبات التنمية، رؤيا استشرافية الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، 20-05-2010، ص 84.

ومن الخصائص أيضا[1]:

3- **تكاملية**: إنّ الجامعة هي امتداد للمؤسسات التربوية الأخرى (الروضة، المدرسة...الخ) فهي تعمل على تكملة ما بدأت به هذه المؤسسات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهي تتكامل مع بقية الأنظمة الموجودة في المجتمع من خلال التفاعل والتواصل وتبادل الأدوار.

4- **اجتماعية**: تستعد الجامعة لخدمة المجتمع من خلال مجموعة الأدوار التي تقوم بها.

5- **ثقافية**: تهتم بالبعد الفلسفي للحياة واستعراض الثقافات البديلة والرائدة في العالم والتي لا تتعارض مع مبادئ المجتمع فتضعها لخدمة مجالات الحياة.

6- **إقتصادية**: تعمل على تسخير مختلف العلوم والتكنولوجيا لتحقيق الإنتاج الوفير سواء كان معنوي أو مادي.

ثانيا: وظائف الجامعة

استقرت الجامعة خلال مسيرة تطورها على أداء ثلاث وظائف أساسية تمثلت فيما يلي:

1- **التعليم**: يعد التعليم أول اهتمام للجامعة حيث كان دورها يقتصر على سيطرة التعليم الديني والابتعاد عن المجتمع، ومع مرور الوقت تطورت هذه الوظيفة وأصبحت الجامعة تقدم برامج تعليمية في أنواع التخصصات المختلفة، قصد إعداد الأجيال وتأهيلهم للعمل والمشاركة في التنمية الشاملة، بعد اكتسابهم المهارات والخبرات في مختلف التخصصات[2].

2- البحث العلمي: تعتبر الجامعة مركزا علميا ومؤسسة لإنتاج المعرفة وتوظيفها في تنمية المجتمع، ويعتبر البحث العلمي أحد أهم وظائفها الأساسية لما له من دور في إنتاج المعرفة وتجديدها وتطويرها، فهو أهم ركائز نهضة

[1] أحمد بن عيساوي، التعليم الجامعي في الجزائر وتحديات التنمية المحلية، الملتقى الوطني حول تقويم دور الجامعة الجزائرية في الاستجابة لمتطلبات سوق الشغل ومواكبة تطلعات التنمية المحلية، جامعة زيان عاشور، 20 -05- 2010، ص 258.

[2] أسماء عميرة، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي دراسة حالة جامعة جيجل، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة 02، تخصص الموارد البشرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2012- 2013، ص ص 47- 48.

المجتمعات وتقدمها من خلال توظيف نتائج البحوث والدراسات العلمية في معالجة قضايا ومشاكل المجتمع، وعليه فمهة الجامعات يجب ألا تقتصر على تخريج الطلبة فقط بل ينبغي أن تكون مركزا للبحوث ومحورا لعمليات التنمية المحلية في كافة القطاعات الإنتاجية والخدمية من أجل خلق المجتمع العلمي[1].

3- خدمة المجتمع: تختصر الجامعات بالتعليم الجامعي والبحث العلمي في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به من خلال المساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالخبراء والمختصين في مختلف الميادين وإعداد الإنسان المزود بالمعرفة وطرق البحث المتقدة ليساهم في بناء وتدعيم المجتمع ولتحقيق ذلك كان لزاما على الجامعة أن تقوم بتقديم الموراد البشرية ذات المهارة العالية للمجتمع، وأن ترسخ في أعضء هيئة التدريس مسؤوليتهم اتجاه برامج خدمة المجتمع وإحداث تغيير إجتماعي ايجابي قصد تشجيع القيم الأخلاقية والنهوض بالطبقات الاجتماعية التي تعتبر دعامة المجتمع في الرقي والتقدم[2].

ويمكن للجامعة أن تساهم في خدمة المجتمع وتنميته من خلال[3]:

- المشاركة في النشاطات التي يقوم بها الطلبة كإلقاء المحاضرات في موضوعات التخصص العلمي، والمشاركة في الندوات الطلابية الثقافية والفنية.

- القيام بالبحوث التطبيقية التي تعالج مشكلات المجتمع وتساهم في حلها وتقديم الخبرة إلى المؤسسات التي تطلبها، والمشاركة في الندوات العلمية التي تنظم في قطاعات غير جامعية وكذلك الإسهام في الدورات التدريبة لتكوين الإطارات العلمية المسيرة للمؤسسات، إضافة إلى تأليف الكتب في ميدان التخصص والقيام بالترجمة ونقل المعارف من اللغات الأجنبية إلى اللغات الوطنية.

---

[1] أسماء عميرة، المرجع السابق، ص ص 47- 48.

[2] أسماء عميرة، المرجع السابق، ص ص 47- 48.

[3] بشير معامرية، بحوث ودراسات متخصصة في علم النفس، منشورات الحبر، الجزائر، 2007، ص ص 102- 103.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الجامعة

نظرا لما للجامعة من أهمية في الوقت الحالي حاولنا التطرق إلى أهميتها وأهدافها.

أولا: أهمية الجامعة

لم تعد أهمية الجامعة تقتصر على تطوير العلم من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية فحسب، وإنما تعدت لتشمل النهوض بالمجتمع في جميع جوانبه والإسهام في حل مشاكله[1].

ومن هنا تبرز أهمية الجامعة والتي يرجعها بعض العلماء للعوامل الآتية[2] :

- اعتبار الجامعة تتويجا لمراحل التعليم كله، والطلبة هم الناتج النهائي من مخرجات النسق التعليمي

- اعتبار التكوين العلمي الجامعي شرطا أساسيا لاندماج الشباب في التقدم الإجتماعي نظرا للانفجار المعرفي والتكنولوجي وتوسيع مجال تطبيق التكنولوجيات الحديثة.

- التزايد السريع للطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي مما أدى إلى توسيع نطاقه وارتفاع كلفته وحجم ميزانيته.

- اعتبار التعليم الجامعي حلقة تكوينية ذات أهمية بالغة ودور حاسم واستقطاب حاسم في تطور المجتمعات المعاصرة.

[1] شعباني مالك، الجامعة والتنمية تأثير أم تأثر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، ص 02.

[2] ابراهيم دخار، التعليم الجامعي والقيم السوسيودينية للفتاة الميزابية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، المركز الجامعي غرداية، تخصص علم الاجتماع، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2011- 2012، ص 45.

ثانيا: أهداف الجامعة

لقد لخص أحد الباحثين أهداف الجامعة كما يلي[1]:

1- التعليم ونشر المعرفة

2- القيام بالبحوث العلمية ورقي الآداب وتقدم العلوم.

3- تزويد البلاد بالأخصائيين والخبراء والفنيين في مختلف ميادين العمل والإنتاج.

4- ديموقراطية التعليم وتكافئ الفرص لأبناء المواطنين للحصول على التعليم.

5- تكوين إطارات ذوي قدرات عالية واعون بالحقائق الوطنية ومرتبكطون بالسياق العام لتطور المجتمع، أي ربط التعليم في الجامعةبالحقائق والمشكلات الوطنية وإعطائه أبعاده العلمية والتقنية خدمة لمختلف الأهداف التي لا تتجسد إلا في الجامعة كمؤسسة تعليمية تثري المعارف، وتطور التقنيات وتهيء الكفاءات.

[1] رابح تركي، أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ط 03، ص 75.

المبحث الثاني:الجامعة الجزائرية بين النشأة والتطور

سنتطرق في هذا المبحث إلى ظروف نشأة الجامعة الجزائرية ومختلف مراحل تطورها خلال مرحلة الاستقلال الوطني.

المطلب الأول: نشأة الجامعة الجزائرية

قمنا بعرض ظروف نشأة الجامعة الجزائرية إبان الاستعمار وغداة الاستقلال.

أولا: الجامعة الجزائرية قبل الاستقلال

لقد كان أول ظهور للجامعة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية وذلك بإنشاء جامعة الجزائر التي تعتبر أقدم جامعة في الوطن العربي، حيث أنشأت سنة 1877م وأعيد تنظيمها سنة 1909م وهي الجامعة الوحيدة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي حيث كانت تضم هذه الجامعة أربع كليات هي:

1-كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

2-كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية.

3-كلية العلوم والفيزياء.

4-كلية الطب والصيدلة.

وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه الجامعة هو خدمة المستوطنين الأوربيين في الجزائر، وذلك بتعليم أبنائهم وتثقيفهم بالثقافة الفرنسية، ولهذا فهي كانت نسخة طبق الأصل للجامعة الفرنسية من حيث البرامج والشهادات، وقد صدّت أبواب هذه الجامعة في وجه الجزائريين حيث لم يتخرج منها أي جزائري إلا بعد الحرب العالمية الثانية، رغم أنه لم يكن يدّرس بها إلا اللغة والأدب الفرنسي، ولا وجود فيها للأدب العربي والسبب في ذلك هو أنّ المستعمر كان يرى أنّ نشر التعليم بين أبناء الجزائريين يشكل خطرا على وجوده في الجزائر.

ولهذا كانت الجامعة الجزائرية ممنوعة على الجزائريين الراغبين في طلب العلم والمعرفة، إلا القليل منهم كأبناء الجزائريين الموالين لفرنسا، أما فيما يخص الأطباء والمحامين والصيادلة الجزائريين الذين كانوا يزاولون أعمالهم في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية فإن معظمهم تخرجوا من الجامعة الفرنسية وعادوا إلى الجزائر لخدمة وطنهم[1].

ثانيا: الجامعة الجزائرية غداة الاستقلال

خلال سنة الاستقلال 1962م كانت المنظومة الوطنية للتعليم العالي تتشكل من جامعة الجزائر وملحقتين لها، واحدة بوهران وأخرى بقسنطينة، حيث بلغ عدد الطلبة فيها 1317 طالبا، هذا إضافة إلى:[2]

- معهد وطني للفلاحة.

- مدرسة وطنية متعددة التقنيات.

ولذلك كانت منظومة التعليم العالي بعد الاستقلال تعاني من نقص في هياكل الاستقبال حيث لم تكن طاقة استيعابها تتجاوز 6000 طالب، إضافة إلى نقص الإطارات البشرية اللازمة لتأطير الطلبة ممّا دفع بالدولة إلى الاستعانة بالكفاءات الأجنبية رغم ما يشكله هذا من خطر على سيادتها وعلى نوعية التربية والثقافة التي سيغرسها هؤلاء الأجانب في أبنائها، وقد بينت عملية إحصاء تمت في أواخر الستينات أن الإقتصاد الجزائري كان يعاني من نقص قدر بحوالي 2600 إطار من المستوى العالي، وكان يستعين بحوالي 110000 إطارا بينما استعانت الجزائر بحوالي 20000 إطارا[3]، ولهذا كان من أولويات الجزائر بعد الاستقلال هو إقامة هياكل جديدة للتعليم العالي وتكوين الإطارات التي تحتاجها البلاد لأجل التنمية.

وتماشيا مع سياسة التوازن الجهوي التي اعتمدتها الدولة في مجال التربية والتعليم العالي تقرر إنشاء معاهد وجامعات في مختلف أنحاء الوطن، وهذا لتمكين كل أبناء الجزائريين من حقهم في التعليم ولذلك كانت أول جامعة

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق ، ص ص 146-147.

[2] زهرة مصطفى، إشكالية التكامل بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية في مجال تكوين الموارد البشرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، تخصص إدارة أعمال كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2008، ص 12.

[3] رابح تركي، مرجع سابق، ص ص 149- 150.

تم إنشاؤها بعد الاستقلال هي جامعة وهران في غرب البلاد سنة 1966م، ثم جامعة قسنطينة في شرق البلاد سنة 1967م، وبعدها جاء دور الجامعات التكنولوجية حيث تم إنجاز 03 جامعات للعلوم والتكنولوجيا:

الأولى بالعاصمة، الثانية بوهران، والثالثة في عنابة، وهكذا تسارعت وتيرة إنجاز المؤسسات الجامعية حتى أصبحت الجزائر تتوفر على ست جامعات سنة 1977م[1].

المطلب الثاني: مراحل تطور الجامعة الجزائرية

مرت الجامعة بعدة مراحل سنتطرق إليها فيما يلي:

المرحلة الأولى (1962–1970): عرفت الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة حالة من الاغتراب عن طبيعة المجتمع الجزائري، ذلك لكونها كانت عبارة عن تركة استعمارية لم يكن من السهل التخلص من مخلفاتها، وكان النظام البيداغوجي المتبع هو نظام الكليات الموروث عن النظام الفرنسي وكانت هذه الكليات بدورها مقسمة إلى عدد من الدوائر، وكانت مراحل هذا النظام كاتالي[2]:

1- مرحلة الليسانس: وتدوم ثلاث سنوات بغالبية التخصصات، وهي عبارة عن نظام سنوي للشهادات المستقلة والتي تكون مجموعتها شهادة الليسانس.

2- شهادة الدراسات المعمقة: وتدوم سنة واحدة ويتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة نسبيا لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.

3- شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة: وتدوم سنتان على الأقل من البحث لإنجاز أطروحة علمية.

4- شهادة دكتوراه الدولة: وقد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي وذلك حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص 150.

[2] غياث بوفلجة، التربية والتكوين بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص ص 62- 63.

المرحلة الثانية (1970–1982): والتي كانت انطلاقتها مع انطلاقة بداية تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) حيث شهدت الجامعة الجزائرية ارتفاعا كبيرا من حيث أعداد الطلبة، حيث تضاعف عددهم من 10756 سنة 1968م إلى 19311 سنة 1970م وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تفكير وإعادة إصلاح شامل لهذا التعليم، حتى أصبح التعليم الجامعي يحتل مكانة استراتيجية هامة في السياسة التنموية العامة للبلاد، والتي شرعت فيها على نطاق واسع، وبهذا كانت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أول وزارة أنشأت في الجزائر سنة 1970م وفي عام 1973م تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي التي أسندت إليها عملية تطوير البحوث التطبيقية في ميدان البحث العلمي، إضافة إلى هذا تم إنشاء المجلس الوطني للبحوث العلمية التي تتلخص مهمته في وضع المحاور الأساسية للبحث العلمي الموجه نحو التنمية الوطنية[1].

المرحلة الثالثة (1983–1989): وتم خلالها وضع مايسمى الخريطة الجامعية والتي ظهرت سنة 1983م وتهدف إلى[2]:

- تخطيط التعليم الجامعي إلى آفاق سنة 2000م معتمدة في تخطيطها على احتياجات الإقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة.

- تحديد احتياجات الإقتصاد الوطني من أجل العمل على توفيرها.

- تعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل الوطني كالتخصصات التكنولوجية والحد من توجه الطلبة إلى بعض التخصصات التي يوجد فيها فائض من الطلبة فوق احتياجات الاقتصاد الوطني.

- تحويل المراكز الجامعية إلى معاهد وطنية.

---

[1] رابح تركي، مرجع سابق، ص 153.

[2] حفحوف فتيحة، معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين، دراسة ميدانية في جامعات سطيف- قسنطينة- المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص إدارة وتنمية الموارد البشرية، ص ص60-61- 62.

- تحويل معاهد الطب إلى معاهد وطنية مستقلة.

- المحافظة على سبع جامعات فقط.

وعرفت الجامعة الجزائرية العديد من المشاكل في هذه الفترة، خاصة ما تعلق منها بالتسيير البيداغوجي، تنصيب الأجهزة المختلفة، المشاكل الإدارية، ضعف قنوات الاتصال في الجامعة، مصاريف الجامعة، ضعف البحث العلمي.

وانطلاقا من هذه النقائص سعت الوزارة المنتدبة إلى تحديد مجموعة من الأهداف التي يمكنها أن تحد من هذه النقائص وكانت كاتالي:

أ- الأهداف العامة: تتمثل في القضاء على الطابع البيروقراطي للتسيير الجامعي، وغياب الوصاية، وإحداث الشفافية في التسيير والبحث عن تحسينه، وتفعيل دينامية البحث العلمي وفق إهتمامات المؤسسات الصناعية والعمومية، وكذا تحمل المسؤولية لمختلف ممثلي الأسرة الجامعية مع التعاقد في العلاقات.

ب- الأهداف الخاصة: تتمثل في الاستقلالية الإدارية، الاستقلالية البيداغوجية، الاستقلالية المالية، استقلالية البحث.

وعموما أهم ما ميز الفترات السابقة:

- التوسع الكبير والتزايد المذهل في عدد الطلبة نتيجة لتطبيق سياسة ديموقراطية التعليم وإجباريته.

- التوسع السريع في انتشار المعاهد الوطنية والجامعات والمدارس العليا في مختلف مناطق الوطن.

- ظهور سياسة التعريب سنة 1980م والتي أدت إلى تعريب كافة فروع العلوم الإجتماعية والإنسانية مع إدخال بعض المصطلحات العربية على التخصصات العلمية والتكنولوجية في إطار التعريب المتدرج.

- تطبيق سياسة الجزأرة من خلال التكوين المكثف للمكونين الجزائريين وعدم الإعتماد على الإطارات الأجنبية التي اعتمدت عليها الجزائر غداة الاستقلال.

المرحلة الرابعة: (من التسعينات إلى غاية 2000) تميزت هذه المرحلة بالارتفاع الهائل في عدد الطلبة الذين استقبلتهم الجامعة والجدول رقم (01) يوضح لنا الارتفاع المتزايد لعدد الطلبة المسجلين بالتدرج خلال السنوات (1989 إلى غاية 2000).

الجدول رقم 01: الارتفاع المتزايد لعدد الطلبة المسجلين بالتدرج خلال السنوات (1989 إلى غاية 2000).

السنة الدراسية	90/89	92/91	94/93	96/95	98/97	2000/99
عدد الطلبة	181350	220878	238090	252347	339518	407995
النسبة المئوية للسنة السابقة	8.78	11.8	2.18	5.84	18.9	9.49

المصدر (الحولية الإحصائية، 1999 – 2000، رقم 29، الصفحة 14).

من خلال الجدول رقم (01) يتضح لنا الارتفاع الكبير في عدد الطلبة الملتحقين بالجامعة خاصة مع بداية فترة التسعينات، نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي عرفها المجتمع الجزائري والتي شجعت الأفراد على الإلتحاق بالجامعة، سواء تعلق الأمر بجنس الذكور أو بجنس الإناث اللواتي أقبلن بقوة على التعليم العالي، وخلال السنة الدراسية (2004 – 2005م) تم تسجيل حوالي 721833 طالبا بزيادة تقدر بـ 5.9% مقارنة بالسنة الدراسية (2003 – 2004) والتي بلغ عدد الطلبة المسجلين حينها 622980 طالبا.

غير أنّ الارتفاع الكبير في عدد الطلبة الذين استقبلتهم الجامعات الجزائرية عبر الوطن قوبل بقلة الهياكل والمقاعد البيداغوجية مما أثر سلبا على نوعية التعليم والتكوين، وأصبح منطق الكم يسيطر على منطق النوع في تكوين الإطارات الجامعية.

وكانت فترة التسعينات فترة حرجة على الكل، ذلك لأن هذه الفترة شهدت تحولات واسعة تمثلت بالخصوص في مجموعة من الإصلاحات والتي حاولت الجزائر من خلالها إيجاد الحلول لإقتصادها المتدهور ممّا حتم

عليها تخفيض ميزانياتها لمختلف القطاعات ومنها بالخصوص قطاع التعليم العالي الذي عرف عدة مشاكل وأزمات نتج عنها خريجون دون المستوى المطلوب، هذا إضافة إلى الظروف الاجتماعية والأمنية المزرية التي عرفتها الجزائر في هذه المرحلة، ونتيجة لكل هذا حاولت الجامعة الجزائرية إعادة ربط علاقاتها مع محيطها الخارجي من خلال الاهتمام أكثر بمتطلبات سوق العمل والقطاع الإنتاجي بصفة عامة ولذلك تم إدخال مجموعة من الإصلاحات في قطاع التعليم العالي، سواء من حيث النظام التعليمي أو البرامج التعليمية، وأهم هذه الإصلاحات هو إدخال نظام ل-م- د إلى الجامعة الجزائرية بداية من سنة 2004م[1].

المطلب الثالث: مبادئ الجامعة الجزائرية

لقد اتخذت الدولة الجزائرية أربعة مبادئ رئيسية في سياستها اتجاه الجامعة والتعليم العالي بصورة عامة، وتمثلت هذه المبادئ الأربعة في[2]:

- ديموقراطية التعليم.
- جزأة التعليم.
- التعريب.
- التوجه العلمي والتكنولوجي.

وفيما يلي سنفصل في هذه المبادئ الأربعة:

1- **ديموقراطية التعليم العالي:** ويقصد بديموقراطية التعليم العالي الأمور التالية[3].

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص ص 62- 63.
[2] رابح تركي، المرجع السابق، ص 158.
[3] رابح تركي، المرجع السابق، ص 159.

– توفير مقعد بيداغوجي لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا ويرغب في مواصلة دراسته في إحدى مؤسسات التعليم العالي.

– اتباع سياسة التوازن الجهوي بإقامة هياكل التعليم العالي عبر كل أنحاء الوطن، وهذا لإتاحة فرصة التعليم العالي لكل أبناء الجزائر.

– تقديم المنح الدراسية وتوفير المطاعم والإقامات الجامعية لأبناء الفئات المحرومة حتى يتمكنوا من مواصلة دراستهم الجامعية مثل زملائهم.

2– **جزأة سلك التعليم**: ويقصد بجزأة التعليم العالي ما يلي[1]:

– إعطاء الصبغة الجزائرية لنظام التعليم العالي ومنهاجه، والبعد قدر الإمكان عن الإستعانة بالخارج إلا فيما تقتضيه الضرورة.

– جزأة أساتذة وإطارات التعليم العالي بصورة تدريجية والاعتماد على الكفاءات الجزائرية شيئا فشيئا.

– وضع استراتيجية التعليم العالي وفق واقع البلاد وتطلعاتها المستقبلية.

3– **التعريب**: لقد قامت عملية التعريب على مجموعة من الأسس هي[2]:

– تشكل اللغة العربية أساس شخصيتنا وتاريخنا وثقافتنا وينبغي أن تكون لغة حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي لغة التربية والتعليم في بلادنا.

–إنّ اللغة العربية هي لغة أمتنا وبالتالي هي أساس تواصلنا وارتباطنا معها، وهي أساس ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا المشترك.

---

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص ص 159- 160.
[2] رابح تركي، المرجع السابق، ص 160.

– إن توحيد التعليم باللغة العربية هو توحيد مختلف الأطوار التعليمية من التعليم الأساسي حتى التعليم العالي وحتى التكوين المهني، وكان إدخال اللغة العربية في المنظومة التربوية مطلبا ثابتا للشعب الجزائري ، وقد بذلت الدولة جهودا كبيرة لإدخالها بصفة تدريجية في الطور الجامعي وهذا رغم العجز الكبير الذي كان يعانيه التعليم العالي فيما يخص الأساتذة المتحكمين في اللغة العربية، ولهذا تعين تكوينهم بالاعتماد على أساتذة من مختلف الدول العربية وإعادة رسكلتهم في مراكز التعليم المكثف للغات التي أنشأت في المؤسسات الجامعية[1].

4– **التوجه العلمي والتكنولوجي**: بما أنّ الدولة الجزائرية انتهجت بعد الاستقلال سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على التصنيع، وتحويل التكنولوجيا وتأمين الموارد الطبيعية، فقد كان لزاما عليها اتباع خيار التوجه العلمي والتكنولوجي في سياسة التعليم العالي خاصة أمام الحاجة الملحة لإطارات تقنية ذات كفاءات عالية تتولى قيادة التنمية الصناعية وكنتيجة لهذا الخيار فقد مثلت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية 72.3% من إجمال الطلبة المسجلين في السنة الجامعية 1986-1987م، وقدرت نسبة الطلبة المسجلين في شعبة التكنولوجيا لوحدها 34.4%.

لكن مع بداية النصف الثاني من التسعينيات ونتيجة تدهور النسيج الصناعي وغلق العديد من المؤسسات الاقتصادية العمومية وحدوث ركود شامل في الاقتصاد انخفضت نسبة الطلبة المسجلين في الشعب العلمية والتكنولوجية وارتفعت في المقابل في العلوم الإنسانية والآداب[2].

[1] رابح تركي، المرجع السابق، ص 160.
[2] زهرة مصطفى ، مرجع سابق، ص 16.

المبحث الثالث:واقع وتحديات الجامعة الجزائرية

المطلب الأول: واقع الجامعة الجزائرية

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت نموا وتطورا ملموسا خاصة في السنوات الأخيرة وذلك من خلال إحداث تنمية شاملة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية...الخ ومن بين المجالات التي أولت الحكومة الجزائرية اهتماما بالغا بها التعليم بمختلف مستوياته، وفي مقدمة ذلك التعليم الجامعي حيث شهد هذا الأخير تطورا كبيرا، و تزايد الطلب عليه، كما تزايد عدد الطلبة الملتحقين بمؤسساته المختلفة من جامعات ومراكز ومدارس ومعاهد عليا، وبالمقابل تزايد عدد الأساتذة والقائمين على شؤونه، كما تم إدخال طرائق وأنظمة جديدة للتكوين والتسير البيداغوجي من أجل تطوير الجامعة والبحث العلمي.

حيث تستقبل الجامعة الجزائرية أعداد كبيرة من الطلبة الملتحقين بمؤسساتها ،حيث بلغ عددهم الإجمالي مع الدخول الجامعي سنة 2017 حوالي مليون وستة مائة وخمسة وخمسون ألف طالبا،موزعين عبر كافة المؤسسات الجامعية الوطنية من بينهم 323،822 طالب جديد مقابل 54.335 أستاذ جامعي «5.500 درجة بروفسور و11.500أستاذ محاضر- أ» وبالموازاة مع ذلك تخصص خزينة الدولة أيضا موارد مالية هامة ومعتبرة لهذا القطاع تزيد مع كل سنة بيداغوجية.

إذن يتضح لنا من خلال هذه المعطيات الجزئية أن التعليم العالي في الجزائر قطع شوطا كبيرا في حركيته وذلك من أجل الارتقاء به إلى متطلبات واحتياجات المجتمع وتعميم التعليم العالي على كل أبناء الجزائر، في انتظار تحقيق الجودة التعليمية مستقبلا.

وهنا يمكن القول أن صلة الجامعة ببيئتها تتحدد من خلال ما تقدمه من قدرات متخصصة وقادرة على الإسهام في تنمية البيئة، وعبر ماتقدمه من أفكار علمية ومنجزات فنية توفر شروط التقدم التكنولوجي للبيئة

وتنميتها، فالخريجون يمثلون إضافة نوعية وكمية للشريحة المثقفة، ويعد ذلك إسهاما في رفع المستوى الثقافي، وهذا يعني زيادة القدرة على تحسين إنتاجية العمل لكافة المنظمات المجتمع[1].

المطلب الثاني: تحديات الجامعة الجزائرية

نظرا للدور الهام والفعال الذي تلعبه المؤسسة الجامعية فقد سعت الجزائر وعلى غرار مثيلاتها من دول العالم إلى تنمية وتطوير هذه المؤسسات الحيوية، وهذا بالاهتمام بالجانبين المادي والمتمثل في الوسائل والتجهيزات، والبيداغوجي والمتمثل في إعداد البرامج والمناهج، ولكن رغم الانجازات الكبيرة التي حققتها الجامعة الجزائرية إلا أنها تعاني العديد من المشاكل والتي تقف كحجر عثرة أمام فاعلية هذا القطاع خاصة مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية التي طرأت على الساحة العالمية والتي تمثل بدورها أكبر التحديات للمؤسسة الجامعية وفيما يلي نعرض أهم هذه التحديات[2]:

- وجود أعداد متزايدة من الطلاب يقابلهم ضعف كبير في هياكل الاستقبال والوسائل البيداغوجية.

- نقص كبير في هيئة التدريس ذات الخبرة العالية.

- ارتفاع العبء التدريسي للكثير من الأساتذة إضافة إلى الأعباء الإدارية.

- ضعف التحصيل الدراسي للطلبة نتيجة انسداد الآفاق المستقبلية أمامهم.

- عدم الترابط بين سياسات التكوين والتعليم وسياسات التوظيف.

- المناهج الدراسية وأهدافها لا تخدم دائما متطلبات التنمية الشاملة.

- هجرة الكفاءات العلمية للخارج وما ينجم عنه من نقص فادح في التأطير والبحث العلمي.

---

[1] سالمة الإمام، السياسة التعليمية والعلاقة بين الجامعة الجزائرية والسلطة، مقاربة في التحليل النظمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 27 ديسمبر 2016 ، ص 530.

[2] حفحوف فتيحة، مرجع سابق، ص ص 72-73.

- اتباع سياسة النمو الكمي على حساب النمو الكيفي.

- عدم القدرة على مواكبة التطور العلمي والتكنولوجي من الجامعة الجزائرية.

- عدم الأخذ بأسلوب المشاركة في وضع السياسات المتعلقة بالجامعة.

- جزئية الإصلاحات مع عدم وضوح الفلسفة التعليمية وقلة استقرارها.

- تدني مستوى البحث العلمي لعدم إعطائه الاهتمام الذي يستحقه.

- الوضعية العامة للبلاد والتي أفرزت تقليص الاعتمادات المالية الموجهة لقطاع التعليم العالي خاصة في فترة التسعينيات.

خلاصة الفصل:

تعتبر المؤسسة الجامعية من أهم المؤسسات الإستراتيجية، وهذا لأن الجامعة تمثل المنتج الأساسي والمهم للموارد البشرية المؤهلة، والتي تساهم بشكل غير مباشر في تقديم خدمات للمجتمع، فهي تتحمل مسؤولية تعليم خريجيها بالمعرفة والخبرة المهنية وهذا لزيادة قدراتهم العلمية الأكاديمية والواقعية من أجل خلق فرد متكون قادر على مواجهة الظروف المهنية، وبهذا يمكن القول أن الجامعة تؤثر وتتأثر بالبيئة الخارجية والعكس، وجب على الجامعة مواكبة التغيرات وهذا لخدمة الفرد والمجتمع بصفة عامة.

تمهيد

يجرى التعامل مع مفهوم المحيط الاقتصادي عادة على أساس مكونات المادية للمؤسسة الاقتصادية من رأس المال، المعدات، والآلات، ووسائل الإنتاج، العمال...إلخ بل إن مفهوم المحيط الاقتصادي ينبغي أن يحتوي ويتركب على مختلف المؤشرات التي تتدخل بشكل مباشر في المؤسسات الاقتصادية

ولقد عرف مفهوم المؤسسة الاقتصادية تاريخيا عدة تحولات معرفية مهمة نتيجة تغير شكل الرؤية لطبيعة نشاط المؤسسة وكدا ظهور سلوكيات و فاعلين جدد تتوزع أشكال تأثيرهم على نشاطات المؤسسة داخليا وخارجيا ولهدا ظهر مفهوم المحيط الاقتصادي الذي يلم بجميع المؤسسات الاقتصادية.

إن هذه المقاربة تنسيقية الجديدة سمحت بتعديل العديد من وجهات النظر الكلاسيكية والتي كانت تحصر مفهوم المؤسسة الاقتصادية في نظرية ضيقة.

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

المبحث الثالث: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالجامعة .

المبحث الأول: أساسيات حول المؤسسة الاقتصادية

باعتبار المؤسسة الاقتصادية جزء لا يتجزأ من المحيط الاقتصادي ولإلمام بالمفهوم الواسع للمحيط الاقتصادي سنتطرق الى تقديم خاص للمؤسسة الاقتصادية من خلال عرض مجموعة من التعاريف لها، خصائصها ومختلف أنواعها.

المطلب الأول:مفهوم المؤسسة الاقتصادية وأهم خصائصها

أولا:مفهوم المؤسسة الاقتصادية

لقد تعددت تعاريف المؤسسة على مر الأزمنة ويرجع ذلك لمجموعة التطورات الحاصلة ومنه نتطرق إلى التعاريف التالية:

– **التعريف الأول:** "هي عبارة عن نظام اجتماعي يهتم بتنسيق بين عمل مجموعة من أفراد بعلاقات مترابطة ومتداخلة لتحقيق أهداف مشترك"[1].

– **التعريف الثاني:**" تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلانية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق مكاني"[2].

– **التعريف الثالث:** "المؤسسة الاقتصادية هي وحدة اقتصادية التي تمارس النشاط الإنتاجي والنشاطات المتعلقة به من تخزين وشراء وبيع من أجل تحقيق الأهداف التي وجدت المؤسسة من أجلها"[3].

من التعاريف السابقة نستنتج أن المؤسسة الاقتصادية هي وحدة إنتاجية هادفة، والتي تقوم على أساس العمل الجماعي، وتكون مزودة بالموجودات المادية والمالية وهي مجهزة بكيفية توزيع المهام والمسؤوليات.

ثانيا: خصائص المؤسسة الاقتصادية

من التعاريف السابقة للمؤسسة يمكن استخلاص الصفات أو الخصائص التالية[4]:

---

[1] عبد الله الجوهر، الإدارة في الشركات والمؤسسات، مؤسسة شباب الجامعة، الجزائر، ط 2، 2014، ص 151.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط3، 2006، ص28.

[3] عمر صخري، اقتصاد مؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط 4، 2006، ص24.

[4] عمر صخري، المرجع السابق، ص ص25،26.

1- للمؤسسة شخصية قانونية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات أو من حيث واجباتها ومسؤولياتها.

2- القدرة على إنتاج أو أداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.

3- أن تكون المؤسسة قادرة على بقاء بما يكفل لها التمويل الكافي والظروف السياسية المواتية والعمالة الكافية، وقادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

4- التحديد الواضح للأهداف والسياسة والبرامج وأساليب العمل فكل مؤسسة تضع أهدافا معينة تسعى لتحقيقها(أهداف كمية، ونوعية بالنسبة للإنتاج، تحقيق رقم أعمال معين...إلخ)

5- ضمان الموارد المالية لكي تستمر عملياتها، ويكون إما عن طريق الإعتمادات، أو عن طريق الإرادات الكلية أو عن طريق القروض، أو جمع بين العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

6- المؤسسة وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع ، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني فهي مدر رزق الكثير من الأفراد.

كما نلاحظ خصائص أخرى تتمثل فيما يلي[1]:

أولا: المؤسسة وحدة الإنتاج والتوزيع: تعرف المؤسسة كوحدة إنتاج وتكون مهيكلة على أساس قوانين وإجراءات خاصة.

ثانيا: المؤسسة وحدة اقتصادية: إن الوظيفة الأساسية للمؤسسة تكمن في إنتاج السلع و الخدمات قصد تبادلها في السوق.

ثالثا: المؤسسة وحدة لتوزيع المداخيل: إن المؤسسة تحقق القيمة المضافة التي تساوي (قيمة المخرجات-قيمة المدخلات).

رابعا: المؤسسة خلية اجتماعية: المؤسسة تقوم بتشغيل العمال إذن فإنها تقوم بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجات العمال مثلا.

[1] عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص ص 34 – 28.

- ثبات العمل، مستوى الأجور، الترقية، التكوين ... إلخ.

خامسا: المؤسسة مركز القرارات الاقتصادية: تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص:(نوع السلع، كمية السلع، الأسعار، الاتصال، التوزيع... إلخ).

سادسا: المؤسسة كمجموعة إنسانية: لكل مؤسسة اقتصادية تاريخ وقوانين وأفكار مشتركة نوعا ما من طرف كل الأعضاء، وهذا النظام المتضمن قيم أعضاء المؤسسة يمثل هويتها وثقافتها.

المطلب الثاني: أنواع المؤسسة الاقتصادية

للمؤسسات الاقتصادية أنواعا وأشكالا مختلفة قسمت حسب عدة معايير كالتالي[1] :

- حسب المعيار القانوني.
- حسب معيار الملكية.
- حسب المعيار الإقتصادي .
- حسب معيار الحجم.

أولا:أنواع المؤسسات الاقتصادية تبعا للشكل القانوني:

هناك عدة أنواع من المؤسسات حسب الشكل القانوني:

1- **مؤسسات فردية:** وهي المؤسسات التي يمتلكها شخص واحد أو عائلته، ويمتلك هذا النوع من المؤسسات عدة مزايا أهمها:

- صاحب المؤسسة هو المسؤول الأول والأخير عن نتائج أعمال المؤسسة، وهذا يكون دافعا له على العمل بكفاءة وجدّ ونشاط لتحقيق أكبر ربح ممكن.

- صاحب المؤسسة يقوم لوحده بإدارة وتنظيم وتسيير المؤسسة مما يسهل العمل واتخاذ القرار، كما يبعد الكثير من المشاكل التي تنجم عن وجود شركاء.

[1] عمر صخري، مرجع سابق، ص ص 26-31.

- **عيوب المؤسسات الفردية:**

– صعوبة الحصول على قروض من المؤسسات المالية.

– ضعف الخبرة لدى المالك الواحد مما يعرض المؤسسة لمشاكل فنية وإدارية.

– مسؤولية صاحب المؤسسة غير محدودة، فهو المسؤول عن كافة ديون المؤسسة.

2- **الشركات:** وتعرّف الشركة بأنها عبارة عن مؤسسة تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من العمل لاقتسام ما قد ينشأ عن المؤسسة من أرباح أو خسارة، وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسين هما:

– شركات الأشخاص كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات مسؤولية محدودة ولها عدة مزايا.

– سهولة التكوين فهي تحتاج فقط إلى عقد شراكة.

– نظرا لوجود عدة شركاء يمكن أن يختص كل منهم بمهمة معينة فيسهل تسيير المؤسسة.

– من خصائص المسؤولية التضامنية أنها تجعل الشركاء يتفانون ويخلصون في أعمالهم أكثر من أجل تقدم المؤسسة، وبالتالي تحقيق أكبر ربح.

– زيادة القدرة المالية للمؤسسة نتيجة تضامن الشركاء، إضافة إلى زيادة إمكانية حصولها على القروض.

- **أما مساوئ شركات الأشخاص فهي:**

– حياة الشركة معرضة للخطر نتيجة انسحاب أو وفاة أحد الشركاء.

– مسؤولية غير محدودة للشركاء.

– وجود عدة شركاء قد يثير بعض المنازعات وسوء التفاهم وتناقض وتعارض بعض القرارات مما يعود بالسلب على المؤسسة.

– في حالة حدوث منازعات أو سوء تفاهم تنشأ صعوبة بيع حصة أي منهم، كما تنشأ صعوبة التنازل عن حصة أي من الشركاء.

وبسبب مساوئ شركات الأشخاص السابقة الذكر، والتي في مقدمتها عدم استطاعة هذه الشركات تأمين المبالغ الضخمة، التي تنفق على بناء المصانع وشراء الآلات و المعدات وتأمين الكميات الهائلة من المواد الأولية، تم إنشاء شركات الأموال التي سمحت للعديد من الأفراد أن يستثمروا ما لديهم من أموال ومن خصائص هذا النوع من الشركات أنه لا أثر للإعتبار الشخصي فيها، كما أن اسمها يجب أن يشير إلى غايتها ورأسمالها مقسم إلى أسهم قابلة للتداول.

- **مزايا شركات الأموال هي:**

- مسؤولية المساهمين محدودة بقيمة أسهمهم أو سنداتهم.

- إمكانية الحصول على القروض بشكل أسهل وأسرع.

- حياة المؤسسة أكثر استقرارا.

- إمكانيات استخدام ذوي المهارات والكفاءات العالية.

- **مساوئ شركات الأموال هي:**

- ظهور البيروقراطية والمشاكل الإدارية الناجمة عن تعدد الرقابة بسبب كثرة المساهمين فيها

- تخضع إلى رقابة حكومة شديدة.

- بسبب عدم وجود حافز الملكية قد ينتج عن ذلك عدم الاهتمام الفعال بشؤون الشركة من قبل مسيريها غير المساهمين.

ثانيا: أنواع المؤسسات الاقتصادية تبعا للملكية:

1- المؤسسات الخاصة وهي التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعات أفراد (شركات، أشخاص، شركات أموال...إلخ)

2- المؤسسات المختلطة وهي تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والقطاع الخاص.

3- المؤسسات العامة أو العمومية وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة، فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف بها كيفما شاءوا ولا يحق لهم بيعها أو إغلاقها إلا إذا وافقت الدولة على ذلك، والأشخاص الذين ينوبون عن الحكومة في تسير وإدارة المؤسسات العامة مسؤولين عن أعمالهم هذه وفقا للقوانين العامة للدولة، وتهدف المؤسسات العمومية من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق مصلحة المجتمع، وليس هناك أهمية كبيرة للربح فربما

تربح وربما تخسر أيضا، وإنما تعمل من أجل تحقيق أقصى ما يمكن من الأهداف العامة بمعنى تحقيق أقصى إنتاج أو تحقيق نصيبها المحدد في الخطة الوطنية ومن خلال ذلك يمكن أن تحقق ربح، فالربح في المؤسسات العامة، لا يكون دائما هدفا بحد ذاته.

وتتصف المؤسسات العامة في النظام الاشتراكي في الكثير من الأحيان بالضخامة والتمركز، بحيث نجد في الصناعة الواحدة مؤسسة عامة واحدة تسيطر على كل فروع هذه الصناعة، مما يدعو البعض إلى تسميتها بالمؤسسة المحتكرة، غير أنّ الهدف من وجود المؤسسات العامة تسميتها عامة يختلف عنها في المؤسسات الرأسمالية، فأسباب الاحتكار في النظام الرأسمالي هو للسيطرة على الأسواق من أجل تحقيق أكبر ما يمكن من أرباح، أما أسباب الاحتكار في النظام الاشتراكي فيعود إلى تحقيق وفرة الحجم التي لا تحقق إلا إذا كانت المؤسسة ذات حجم كبير، كما أن المؤسسة الرأسمالية المحتكرة تحاول تحقيق مصالحها الخاصة حتى وإن تعارض ذلك مع المصلحة العامة.

والقوانين أو المراسيم التي تنشئ المؤسسات العامة تختلف من بلد إلى آخر، بل تختلف حتى في داخل البلد الواحد نفسه، وهذا ليس ما تعلق بنصوصها الإدارية ولكن أيضا ما تعلق بطبيعة نصوصها بالنسبة للسلع التي تنتجها أو الخدمة التي تقدمها، وما إذا كانت هذه السلع أو الخدمات تقدم بالتكلفة أو مقابل ربح.

ثالثا: أنواع المؤسسات القانونية حسب المعيار الاقتصادي

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لمعيار الاقتصادي، أي تبعا للنشاط الاقتصادي الذي تمارسه. وعليه نميز هذه الأنواع:

1- المؤسسات الصناعية: وتنقسم هذه بدورها، تبعا لتقسيم السائد في القطاع الصناعي إلى:

- **مؤسسات الصناعات الثقيلة أو الاستخراجية:** كمؤسسات الحديد و الصلب ومؤسسات الهيدروكربونات...إلخ

وما يميز هذا النوع من المؤسسات هو احتياجاتها لرؤوس أموال كبيرة كما تتطلب توفير مهارات وكفاءات عالية لتشغيلها

- **مؤسسات الصناعات التحويلية أو الخفيفة:** كمؤسسات الغزل والنسيج، مؤسسات الجلود ...الخ.

2- **المؤسسات الفلاحية:** وهي مؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض أو استصلاحها.

3- **المؤسسات التجارية**: وهي المؤسسات التي تتم بالنشاط التجاري كمؤسسات الجملة.

4- المؤسسات المالية: وهي المؤسسات التي تقوم بالنشطات المالية كالبنوك ومؤسسات التأمين والضمان الاجتماعي...الخ

5- **مؤسسات الخدمات**: وهي مؤسسات التي تقدم خدمات معينة كمؤسسات النقل، مؤسسات البريد والمواصلات، المؤسسات الجامعية، مؤسسات الأبحاث العلمية ...إلخ

رابعا: أنواع المؤسسات حسب الحجم : يرجع تصنيف المؤسسات حسب الحجم إلى أهمية هذه المؤسسات في النشاط اقتصدي[1].

[1] :j.M .Auoriac et les autres .économie d'entreprise cos teilla paris 1995 p :49

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات حسب الحجم.

معيـــــــار التصنيف	المزايا	العيوب
حسب عدد العمال	– يسمح بالتفرقة بين المؤسسات نظرا لاختلاف الإلتزامات حسب عدد العمال. – سهل الاستعمال.	– يستند إلى الكم ولا يأخذ بعين الاعتبار التأهيلات. – ليس هناك ارتباط بين عدد العمال ورأس المال. – شديد التغير بين القطاعات الإقتصادية.
حسب رقم الأعمال	– دراسة رقم الأعمال يسمح بالتحليل الزمني والمكاني. – مهم لمقارنة المؤسسات التابعة لنفس القطاع.	– ليس هناك علاقة بين رقم الأعمال والنتيجة (إلا في حالة أخذ النتيجة كمعيار إضافي). – لا يسمح بمقارنة المؤسسات التابعة لقطاعات مختلفة.
حسب القيمة المضافة	– يسمح بقياس الثروة المنشأ من طرف المؤسسة. – يسمح بقياس الإنتاجية. – يمكن استعماله لحساب الناتج الداخلي الإجمالي والدخل الوطني الإجمالي.	– يختلف حسب درجة التكامل. – يتأثر بطريقة تنظيم الإنتاج. – يمكن أن يتأثر بإخراج بعض الوظائف والقيام بها من طرف الغير.
حسب مبلغ الأمـــــوال الخاصة	– المساحة المالية للمؤسسة. –إمكانية الدخول للأسواق المالية. – مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة.	– مقارنة جد صعبة بين قطاعات اقتصادية مختلفة.

المطلب الثالث:وظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية:

من بين أهم ما يميز المؤسسة الاقتصادية إختلاف وظائفها وتباين أهدافها، ومنه سنتطرق إلى أهم الوظائف وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

أولا: وظائف المؤسسة الاقتصادية

يبرز دور المؤسسة وأهميتها الاقتصادية في مجموعة الوظائف التي تقوم بها وتتعدد هذه الوظائف وهي كتالي:[1]

1- وظيفة الشراء: والتي تعتبر من الوظائف التي يجب على المؤسسات الاقتصادية الاهتمام بها، حيث يوقف عليها نجاح أهدافها، كما يُقترن بها وظائف أخرى، وتهدف المؤسسة الاقتصادية من خلال هذه الوظيفة إلى:

- توفير مستلزمات المؤسسة من مواد مادية لضمان السير الحسن للعملية الإنتاجية حسب الخطة الموضوعة.

- توفير مستلزمات بأقل تكلفة ممكنة مع مستوى الجودة والخدمة المطلوبة.

- دراسة سوق المشتريات والسلع البديلة المتوفرة.

- التطورات الاقتصادية ومصدرها الشراء، ويعتبر نشاط التخزين ضروريا لعدم توفر الانتظام في عملية الشراء والتوريد.

- ومد مختلف المصالح بالحاجات في الوقت المناسب مع المحافظة على مواد مختلفة.

2- وظيفة الإنتاج: حيث تناولت هذه الوظيفة النواحي الخاصة بتخطيط ومراقبة استخدام المواد والآلات وكذلك أفراد لغرض الإنتاج، وتهدف هذه الوظيفة إلى إدارة النواحي الفنية المتعلقة بتصنيع المنتوج الخاص بالمؤسسة، كما تبنى هذه الوظيفة على مجموعة من العمليات هي:

- اختيار موقع المؤسسة أو المشروع لضمان توفير المواد الأولية وأسواق التوزيع ووسائل النقل، اليد العاملة، القوى المحركة.

- التنظيم الداخلي وما يحتويه من وضع الآلات وترتيبها بشكل يتناسب والعملية الإنتاجية.

[1] سامية كواشي، مرجع سابق، ص ص167-170

– تخطيط عمليات التشغيل والإنتاج، وتشمل على مراجعة التصميمات الخاصة بالمنتجات والمستلزمات، للتأكد من تناسبها مع طرق ومعدات التشغيل من خلال:

- تحديد العمليات التشغيلية اللازمة وتتابعها وترتيبها المناسب.
- قياس وتحديد الوقت اللازم لكل عملية من عمليات التشغيل.
- تحديد المعدات، الآلات، والأفراد اللازمين لكل عملية.
- تقدير التكاليف في مختلف مراحل الإنتاج.
- وضع الخطة النهائية للإنتاج على أساس حجم المبيعات المرتقبة بأسعار معينة.
- مراقبة الإنتاج حيث تراقب عمليات التنفيذ الفعلي للخطة الإنتاجية الموضوعة وتقارن النتائج لكي تتمكن المؤسسة من معرفة الانحرافات وبتالي التصحيح الأخطاء.
- مراقبة الجودة بالمحافظة على مستوى عالي من الجودة في الإنتاج، مما يتفق مع حاجات السوق ويساعد على تخفيض التكاليف وتتم خلال مراحل مختلفة للعملية الإنتاجية، وبعد الانتهاء منها، حيث تفحص المنتجات لتأكد من توافقها مع النماذج المحددة والجودة المطلوبة قبل تسويقها، للمحافظة على سمعة المؤسسة ومركزها التنافسي.

3– وظيفة التسويق: حيث يتم توزيع منتجات المؤسسة بأعلى كفاية وأقل تكلفة مع الوقوف على حاجات المستهلك ودراسة السوق وإشباع رغبات المتعاملين، وتهدف هذه الوظيفة إلى اكتشاف حاجات المستهلكين وإثارة رغباتهم، ثم ترجمتها إلى مواصفات للمنتجات والخدمات المطلوبة ثم العمل على تمكين أكبر عدد من المستهلكين لاقتناء هذه الخدمات لإشباع رغباتهم وتعمل هذه الوظيفة على:

- إعداد السلعة المرغوب فيها لدى المستهلك في السوق من حيث شكل، المنفعة وسهولة التوزيع.
- دراسة السوق لمعرفة رغبات المستهلكين ومعداتهم وقدراتهم الشرائية ومدى تفضيلهم لسلعة المؤسسة على السلع المنافسة وإمكانية فتح أسواق جديدة للتوزيع.
- تحديد منافذ التوزيع وتحديد أسعار البيع.
- الحملات الإعلانية والترويج للسلع والخدمات ...إلخ .

4- وظيفة التمويل: حيث تحتاج جميع المشاريع إلى أموال لتوفير ما يلزمها من أصول مختلفة (أراضي، مباني، آلات، مصاريف ...إلخ.

وللإدارة المالية من الأهم الوظائف في المشروع من خطة التفكير في إنشائه حتى آخر لحظة لمواجهة الظروف المختلفة، ويرجع فشل أغلب المؤسسات وفي الكثير من الأحيان إلى عدم كفاءة الإدارة المالية، ويتضمن التخطيط المالي، التمويل، والرقابة، والظروف الاقتصادية السائدة.

5- وظيفة إدارة الموارد البشرية: حيث تهتم بتكوين وتنمية القوى العاملة وكل ما يتعلق بشؤون الإدارية مما يضمن توفير الكفاءات اللازمة لأنواع الوظائف المختلفة وتقوم على:

- إختيار وتعين العاملين الملائمين للوظائف المختلفة ووضع سياسات النقل، الترقية، الفصل...إلخ.
- رسم سياسات الأجور و قبولها من طرف العاملين.
- مراعاة العامل الإنساني في المؤسسة وملاحظة رسم السياسات المتصلة بالأفراد بشكل يوفر الاستقرار والتعاون.
- الاهتمام بوسائل الاتصال بين مختلف المستويات.
- توفير مختلف الخدمات للعاملين.

6- وظيفة العلاقات العامة: برعاية المؤسسة للعلاقات الإنسانية تساهم في كسب ثقة الجمهور وضمان التفاهم بين مختلف المؤسسات الأخرى، ولابد من التفاهم والتعاون وتقوم هذه الوظيفة على:

- تنظيم العلاقات مع الدعم المحلي في دائرة أعمال المؤسسة.
- توطيد العلاقات بين المؤسسة و نقابات العمال، وتوجيه سياسة المؤسسة بحيث تضمن استمرار ذلك.
- العمل على تحسين العلاقات بين المتعاملين و عمال المؤسسة على أساس الصدق والأمانة، وتبادل المنفعة.
- مراقبة القرارات الهامة من النواحي الإدارية، والتأكد من سلامتها من حيث أثرها مع العاملين والرأي العام.

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

من خلال الوظائف التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية فإنها تسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها مايلي:[1]

- الاستقلال الاقتصادي ونعني به المساهمة في تحقيق وبناء اقتصاد وطني محلي.

[1] عمر صخري، مرجع سابق ص31

- إنتاج سلع وتقديم خدمات لصالح المستهلك.

- رفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع.

- تحقيق عائد مناسب على رأس مال المستثمر أوتحقيق معدل مقبول من الربح .

- القضاء على البطالة من خلال خلق فرص عمل.

- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.

- تقليل الصادرات من المواد الأولية وتشجيع الصادرات من الفائض.

- الحد من الواردات وخاصة السلع الكمالية.

ونجد عدة أهداف أخرى تقوم حسب توجهات أصحاب المؤسسة وبالرغم من صعوبة حصرها، إلا أن أغلبية المؤسسات تسعى أساسا لتحقيق الأهداف الآتية:[1]

- أهداف إقتصادية وتتمثل في:

- الربح فهو هدف أساسي للمؤسسة الاقتصادية بحيث يعتبر أساس إنشاء المؤسسة.
- استجابة لرغبات المستهلكين بحيث تعمل المؤسسة على تلبية رغبات المستهلكين.
- عقلنة الإنتاج ونعني به الإنتاج في حدود المعقول من حيث الحجم والنوع.
- تلبية حاجات السوق أي إنتاج ما يبحث عنه السوق من خلال دراسة السوق جيدا.

- أهداف اجتماعية وتتمثل في:

- ضمان مستوى مقبول من الأجور.
- تحسين مستوى معيشة العمال.
- إقامة أنماط استهلاكية معينة أي خلق نوع من المنتوجات الخاصة بالمؤسسة.
- الدعوى إلى تنظيم وتماسك العمال.
- توفير تأمينات ومرافق عامة للعمال.

المبحث الثاني: مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

[1] عبد الرزاق بن حبيب، مرجع سابق، ص ص19_20.

عرفت الجزائر غداة الاستقلال عدة تحولات اقتصادية تمثلت في عدة مراحل منها:

المطلب الأول :مرحلة (من الإستقلال إلى الثمانينات):

وهي مرحلة إمتلاك الدولة للموارد الاقتصادية بواسطة التأميم والتخطيط المركزي، وقد اعتمدت عملية البناء الاقتصادي ككل وبناء المؤسسة الاقتصادية خاصة على الريع النفطي، الذي اعتبر بمثابة الينبوع المتدفق لتغذية ميزانيات المؤسسة العمومية والتي ميزت المرحلة السابقة وهي بروز عدة شركات وطنية ومؤسسات عمومية ذات حجم كبير وتنقسم هذه المرحلة الى عشريتين:

أولا:مرحلة (1962 – 1970):

برزت في هذه الفترة المؤسسة المسيرة ذاتيا، والتي أعقبت الاستقلال مباشرة والترحيل الجماعي للمعمرين الذي كانوا يمتلكون زمام الأمور بالإدارات والمصانع وكافة المؤسسات حيث ترك هؤلاء حوالي 800 مؤسسة مخربة، مع ذهاب كل الإطارات التقنية، وضعف الإنتاج وقلة الإطارات المؤهلة في هذه الأثناء خرج العمال إلى المزارع والمصانع والإدارات المهملة لتسييرها من خلال خلايا ومجموعات تكونت لهذا الغرض وحماية الاقتصاد الوطني، ومواصلة العملية الإنتاجية في هذه المؤسسات ولقد شكل هذا النمط التسييري تجربة مفروضة من الواقع، وتم تطبيق التسيير الذاتي للأملاك من خلال مراسيم وقرارات 18مارس 1963، الخاصة بتنظيم الأملاك السائبة من الذهب، وإنشاء الشركات والدواوين الوطنية، والتي اعتبرت أدوات أساسية لتحقيق إستراتيجية التنمية إلا أن هذا النمط من التسيير قد تعرض لمشكل حيث كانت معظم المؤسسات المتعلقة بهذه القوانين ذات حجم متواضع 5بالمئة منها فقط كانت توظف أكثر من 100 عامل[1].

ومع بداية سنة 1965م بدأ متخذوا القرار بتفكير في خلق شركات وطنية عن طريق التأميمات المختلفة للمناجم، البنوك، شركات التأمين، الأملاك العقارية الشاغرة، وكل الشركات الأجنبية، مع تأميم التجارة الخارجية وقطاع النقل والمحروقات ووضع برنامج واسع لتوضيح المبادئ الاشتراكية وهذا ما تم تأكيده في إطار الأهداف العامة التي نصت عليها المواثيق الرسمية[2].

ثانيا: مرحلة (1971–1980) :

[1] سعيد اوكيل، وظائف ونشاطات المؤسسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 1994، ص40.

[2] إسماعيل عرباجي، إقتصاد مؤسسة ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 152.

مع بداية سنة 1971م كانت الشركات الوطنية تساهم بإنتاج 85 بالمئة من المنتجات الصناعية، وتوظف حوالي 80 بالمئة من القوى العاملة نظرا لأهمية مساهمتها في الإنتاج الوطني، وتوفير مناصب شغل من جهة أخرى هذه الأهمية التي إكتسبتها الشركات الوطنية فرضت استحداث طريقة جديدة لتسيير هذه الشركات والمؤسسات وبهذا تم ضبط نمط تسيير جديد عرف بالتسيير الإشتراكي للمؤسسة، وانتقال من شكل المؤسسة العامة إلى مؤسسة الإشتراكية وتجسيد مبدأ المشاركة العالية في تسيير والرقابة وفقا لمثاق التسير الإشتراكي للمؤسسات بواسطة اللجان الدائمة المختصة حيث يتمتع العامل في هذا النمط من التسيير بصفة المنتج وهذا ضمن قانون التسيير الإشتراكي للمؤسسات بموجب أمر رقم 71_74 المؤرخ في 16 نوفمبر1971[1].

المطلب الثاني: مرحلة (من الثمانينات إلى أواخر التسعينات).

إن الميزة الأساسية التي ميزت المراحل السابقة في بروز عدة شركات وطنية ومؤسسات عمومية ذات حجم كبير تجسيدا لمنطق التخطيط والتسيير المركزيين وجعل المؤسسة تقوم بوظائف أخرى سياسية، واجتماعية زيادة على وظيفتها الأساسية (الاقتصادية)، إلى غاية 1977م أين تمت عملية إيقاف التخطيط وجعل سنتي 1978 و1977 فترة تقييم للمرحلة السابقة (1977،1965)، ومن خلال التقييم والمراجعة حملت المؤسسات الاقتصادية مسؤولية الركود، والوضعية الكارثية التي يعيشها الاقتصاد الوطني بسبب البيروقراطية، والمركزية، وتضارب الوظائف، وبهذا تم إقرار تعديلات هيكلية وإصلاحات على مستوى الاقتصاد، وإرساء توجهات سياسية واقتصاديه جديدة تحد من فعالية المؤسسة الاقتصادية ونجاعتها كانت أول حلقات الإصلاح والممثلة في إعادة الهيكلة.

أولا: مرحلة (1980– 1990):

تضمنت هذه المرحلة إعادة الهيكلة العضوية والمالية من أجل تحسين مردودية المؤسسات العمومية صدر مرسوم 442/80 المؤرخ في 4 اكتوبر1980 والمتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وتمثلت في تفكيك الشركات الكبرى إلى مؤسسات صغيرة الحجم وأكثر تخصصا وكفاءة حيث جزئت المؤسسات الضخمة التابعة للدولة وعددها 150 مؤسسة عمومية إلى 480 مؤسسة عام 1980ومتد هذا التفكيك ليمس المؤسسات الولائية والبلدية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة ولائية و1079 مؤسسة بلدية[2].

[1] سعيد اوكيل، مرجع سابق، ص37

وقد كان الهدف من إعادة الهيكلة العضوية تفكيك الشركات الكبرى ليسهل تسييرها والتحكم فيها، وإزالة العوائق التي تحد من تحقيق المؤسسات للربح وذلك من خلال:[1]

- التحكم في الإنتاج عن طريق التخصص في النشاط الاقتصادي.

- تبسيط عملية التسيير وجعلها أكثر انسجاما مع الوحدات الإنتاجية.

- استغلال الطاقات البشرية على مستوى الوحدات، والفروع الإنتاجية عوض أن تتمركز في مقرها.

- استيعاب التكنولوجيا وإرساء هياكل تكوينية وتدريبية كفيلة بذلك.

هذا التقسيم فرض على الدولة إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات المهيكلة حاليا لمساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي، وتحسيس مسيري القطاع العمومي بضرورة الاعتماد على النفس، والتفكير بأن الدولة لا تستطيع أن تستمر في تمويل عجز المؤسسات وتهدف إعادة الهيكلة المالية إلى[2]:

- الوصول إلى تطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

- توزيع الديون على بين مختلف المؤسسات الناجمة عن إعادة الهيكلة العضوية والمؤسسة الأم.

وقد فشلت إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية في تحسين مردودية هذه المؤسسة بل وأدت إلى نتائج معاكسة حيث زادت من الفوضى التسيير من طرف أشخاص يختارون على أساس معايير سياسية، كما أن هذا إصلاح الأولي قد تم في إطار محيط يتكون من المنشآت نفسها، وفي ظل الاقتصاد الموجه دائما حيث شهدت هذه الفترة إنجاز مخططين(خماسي الأول، والخماسي الثاني).

ثانيا: مرحلة (التسعينات):

[2]إسماعيل بوخاوة، مرجع سابق ص78.

[1]سعيد اوكيل، مرجع سابق، ص41.

[2]سعيد اوكيل، المرجع السابق ص ص67.68

بعد انعقاد الندوة الوطنية في ديسمبر 1986، أشارت إلى أن الإصلاحات الاقتصادية السابقة لم تستطيع حل المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المؤسسات العمومية، وقد ظهرت هذه الإصلاحات مع بداية التسعينات وبالتالي كان على المؤسسات مواجهة مصيرها بنفسها فلا يمكن ضخ الأموال لها، وتصحيح أوضاعها المالية، بل يجب أن يتم التصحيح إلى إعادة النظر في هياكلها، جاء هذا الإصلاح عقب الصدمة البترولية وانهيار أسعار النفط.

وقد أعلنت المؤسسات المالية الدولية أن الجزائر لم تدخل بطريقة جدية في إقتصاد السوق وبالتالي لجأت هذه المؤسسات إلى تجميد القروض.

أما من وجهة نظر الجزائر فإن الوضع المالي للدولة في تأزم، مما لا يسمح لها بالتكفل بالآثار السلبية التي نتجت عن التسرع في الدخول إلى إقتصاد السوق هذا ما فتح المجال أمام الكثيرين لتوجيه الإنتقادات للقطاع العمومي، والمطالبة بإعطاء الفرصة للقطاع الخاص، وحل إشكالية القطاع العمومي لا تتم إلا عن طريق تحويل الملكية للقطاع الخاص الذي تحكمه قواعد السوق[1].

إن عملية الخوصصة لم تكن حديثة العهد، فقد ظهرت في عدة أشكال ومست قطاعات أخرى قبل أن تصل إلى المؤسسات العمومية (قطاع السكن، والتخلي عن أملاك الدولة من خلال القانون 84/ 81 للملاك الخواص، أما في القطاع الفلاحي فقد تمثلت في قانون 87/19 وإقامة مستثمرات فلاحية فردية).

أما الخوصصة بأتم معنى الكلمة فقد ظهرت من خلال المرسوم 95/22 المتعلق بخوصصة المؤسسة الاقتصادية العمومية، والمتبوع بمرسوم 95/25 والمتعلق بإنشاء الشركات القابضة، والتي ضمت العديد من المؤسسات العمومية في شكل مجمعات صناعية بعد التخلي عن صناديق المساهمة.

المطلب الثالث: مرحلة (من2000 – إلى يومنا هذا):

استمرارا لعملية الإصلاحات جاء المرسوم المؤرخ في 20 أوت 2001 والذي أتت به وزارة المساهمة وتنسيق الإصلاحات، والذي أدخل تعديلات على القوانين السابقة، وإنشاء مجلس مساهمات الدولة، وفتح

[1] إسماعيل عرباوي، مرجع سابق، ص80.

المؤسسات العمومية أمام رؤوس الأموال الخاصة الوطنية والأجنبية عن طريق الشراكة، هذه العملية حسب الوزير جاءت من أجل إدخال تعديلات على القوانين الجمركية، وإصلاح البنوك ...إلخ .

وكلها تدخل في إطار الإنعاش الاقتصادي(2002 - 2004) وتحضير دخول الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، إمضاء عقود الشراكة مع الدول الأوربية[1].

ومن نتائج هذه الإصلاحات بعد أكثر من عشرين سنة، وما شهدته هذه الفترة من تحولات هيكلية مست مجالات عديدة في الاقتصاد الوطني انتهت بصورة واضحة إلى تحرير الأسعار، التجارة الخارجية، غلق المؤسسات، وتسريح العمال وانتشار مذهل للبطالة نتيجة لغياب الاستثمارات في حل المؤسسات وغلقها والتسريح الجماعي للعمال زاد من حدة البطالة، حيث بقي للقطاع العام 400 مؤسسة عمومية، و600 مؤسسة محلية[2].

[1] سفير ناج، محاولات في الحليل الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985ص ص 44 45.

[2] محمد سحنون، المؤسسة الاقتصادية العمومية في ظل الإصلاحات الاقتصادية،مجلة العلوم الاجتماعية، العدد9، جامعة باتنة، 2004، ص59.

المبحث الثالث:علاقة المؤسسة الإقتصادية بالجامعة

تتركز علاقة الجامعة بالمؤسسة الاقتصادية على هذه النقاط الأساسية:

المطلب الأول: في مجال التكوين الجامعي

من أهم ما تقوم به الجامعة الجزائرية هو عملية التكوين وفيما يلي لمحة حول التكوين:

إن عملية التكوين تقع على عاتق المؤسسة الجامعية وذلك لبناء قدرات علمية عن طريق توفير الإمكانيات العلمية والبيداغوجية الخاصة، مسخرة في ذلك إمكانياتها في مجال التعليم العالي بمساهمة الشريك الوطني وحتى الأجنبي ليس فقط لتغطية إحتياجاتها الخاصة وهذا للإستجابة لمطلب المحيط الاقتصادي، وعليه يجب أن تحرص الجامعة على أن يكون عرض تكوين مقترح متماشيا مع تخصصاتها العلمية والأدبية، وأن يوفر مسالك متنوعة ومعايير مختلفة تعتمد هذه المسالك لتسهيل عملية التوجيه للطلبة وإعادة توجيههم لذلك يعين على المؤسسة الجامعية تعبئة وتجنيد فرق متعددة التخصصات[1].

تقوم عملية التكوين على[2]:

– إعداد الفرد مهنيا وتدريبه على مهنة معينة قصد رفع كفاءته الإنتاجية وإكسابه معارف ومهارات جديدة، وتمكينه من إستغلالها و استثمارها في مواقع عملية مختلفة وفي أقل وقت ممكن مع مساعدة الفرد على إدراك وفهم علاقة بين عمله وعمل الآخرين من جهة وهدف المؤسسة المستخدمة من جهة أخرى.

– رفع الروح المعنوية للفرد لأن المعرفة بكيفية إنجازه لعمله وإتقانه له يعتبر ميزة تنافسية وبتالي زيادة الاهتمام بالعمل وتقليل من معدلات الغيابات .

– تقليل الحاجة إلى الإشراف بتخفيض العبء على المشرفين والمدراء، لأن تكوين الفرد يؤدي إلى صقل قدراته وتعميق معلوماته وتكثيف مهاراته وتعزيز اتجاهاته الإجابية نحو العمل والزملاء.

– النهوض بالإنتاج من حيث الكم والنوع والقدرات والمهارات تؤدي إلى زيادة الإنتاج كما ونوعا مع تخفيض نسبة الضياع.

---

[1] سلمى الإمام، مرجع سابق، ص84.

[2] رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي وتنمية، دار الوفاء الإسكندرية، مصر، 2006، ص63.

– إن التعليم الجامعي يعمل على تكوين وتحويل الموارد البشرية من مجرد موارد بشرية مجمدة إلى طاقات فعالة مستعدة للعطاء.

– إن التكوين الجامعي يساهم في ملئ احتياجات المجتمع الفعلية من التخصصات المطلوبة عن طريق الموازنة بين القوى العاملة وسوق العمل.

طرحت الوزارة في نهاية سنة 2003م مجموعة من الإصلاحات تهدف إلى تغير النظام البيداغوجي المتعارف عليه منذ عشريتين وتمثل هذا الإصلاح في نظام (ل.م.د) وهو نظام معتمد عالميا وهو حاليا مطبق في كل الجامعات، وقد تبنته الجامعة الجزائرية ابتداءا من الموسم الجامعي (2004 – 2005). ويتم هذا النظام على 3 مستويات تكوين وهي[1]:

– مرحلة الليسانس (شهادة لبكالوريا + 03 سنوات تكوين).

– مرحلة الماستر (شهادة البكالوريا + 05سنوات تكوين).

– مرحلة الدكتوراه (شهادة بكالوريا + 08سنوات تكوين بمعنى ماستر زائد 03سنوات تكوين)، تكوين نوعي وفعال مع الإستجابة لطلب على التعليم العالي.

– تحقيق تلاؤم وتفاعل مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق التفكير في ميكانيزمات مرنة للاتصال.

– تطوير التخصصات التكيف مع تطور وتنوع الحرف ومهن.

– تعزيز القيم الثقافية لرسالة الجامعة كونها أداة لمواكبة التطور.

– الانفتاح على التطور العالمي علميا.

وقد جاء هذا النظام لتحقيق الأهداف التالية[2]:

– ضمان تكوين نوعي وفعال مع الاستجابة للطلب على التعليم العالي.

– الانفتاح على التطور العالمي علميا وتكنولوجيا.

---

[1] حفحوف فتيحة، مرجع سابق، ص73.

[2] زرقان ليلى، إصلاح التعليم العالي الراهن LMD ومشكلات الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة فرحات عباس سطيف, جامعة سطيف، ص8.

- خلق التبادل في إطار التعاون الدولي بين الجامعات ومراكز البحوث.

- ترسيخ أسس تسيير تتركز على التشاور والمشاركة.

المطلب الثاني: في مجال البحث العلمي

وردت عدة تعاريف للبحث العلمي تدور معظمها حول البحث العلمي كونه وسيلة للاستعلام و الاستقصاء المنظم والدقيق بغرض اكتساب معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح وتحقيق معلومات جديدة، وذلك باستخدام خطوات المنهاج العلمي وإختيار الطريقة والأدوات اللازمة للبحث وجمع المعلومات.

ويمكن تعريف البحث العلمي بأنه عبارة عن نشاط هادف ومنظم يسعى إلى دراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يساهم في تنمية المجتمع وتطويره وإشباع حاجات الإنسان ورغباته وتحقيق مناصب شغل تساهم في خلق تنمية مستدامة[1].

- تقوم عملية البحث العلمي على[2]:

- تساهم الأبحاث العلمية التي يقوم بها المختصون والطلاب في خلق معرفة علمية تنفع المجتمع.

- يساهم البحث العلمي في خلق مستوى معرفي للفرد.

- إحياء بعض المواضيع القديمة وتحقيقها تحقيقا علميا قويا وإعادة دراستها بطريقة البحث العلمي.

- إكتشاف حقائق لم يسبق الوصول إليها من قبل باحث وهذا لإستغلال النتائج في منصب عمل.

- فهم ما يجب عمله في مواجهة الظروف العلمية.

- تطوير الاستعدادات العلمية على مستوى المكونين أنفسهم هو ما ينعكس أيضا على تكوين شخصية الباحث.

- التدريب على الطرائق والتقنيات البحثية.

- تطوير شخصية الباحث العلمي.

---

[1] الندوى الوطنية للجامعات الموسعة للقطاع الاقتصادي والاجتماعي والمخصصة لتقيم تطبيق نظام ل.م.د. جانفي 2016

[2]

ويعتبر البحث العلمي ومدى تطوره والإهتمام به هو الفاصل والفارق بين التقدم والتخلف وتبرز أهميته خاصة بالميدان الاقتصادي ومحاولة التوافق بين الدول المعاصرة.

كما تقدم دروس خاصة في تفعيل ورفع كفاءة رأس المال البشري وكيفية تخصيصها في إطار التطورات التكنولوجية المستندة إلى تطبيق الاختراعات لنتائج البحوث العلمية.

بالإضافة إلى دور البحث العلمي في تفعيل التعاون بين الدول والشعوب في إطار تنمية العلاقات الاقتصادية و تكاثف الدول في مواجهة المعضلات والمشاكل الإنسانية.

- لذا وجب ان يتوفر البحث العلمي على الشروط التالية[1]:

– **وجود سياسة علمية تسير وتنظم أجهزة البحث العلمي**: من الضروري على الدولة الجزائرية رسم سياسة وطنية جديدة للبحث العلمي والتطور التكنولوجي تهدف بدرجة أولى إلى تجنيد كل الكفاءات الجامعية والفرق العلمية المتواجدة في المركز البحوث التابعة لمختلف القطاعات الاقتصاد الوطني لمساهمة في تحقيق أهداف اقتصادية.

– **الباحثون**: إن العنصر البشري هو أول العناصر المهمة في عملية البحث العلمي ويجب أن تكون النتائج غير مغطية للحقيقة وأن يحمل توصيات واقعية.

– **الأجهزة العلمية**: يحتاج الباحث العلمي إلى مختبرات مجهزة بأحدث الوسائل والأجهزة والأدوات التي تتطلبها طبيعة البحث ونوعه، إن الأجهزة العلمية ضرورية للبحث العلمي ووسيلة لتفعيل الحصول على نتائج وأداة ناجحة لإختصار الوقت والجهد.

– **المكتبة العلمية**: يحتاج الباحث العلمي إلى مكتبة تضم أمهات الكتب إلى جانب جميع المجلات الدورية والملخصات العلمية والمعاجم.

– **التمويل**: يحتاج البحث العلمي في العصر الحديث إلى موارد مالية كبيرة نظرا لتعدد هيئاته ومؤسساته والأشخاص العاملين فيه والأدوات والأجهزة المتنوعة التي يستخدمها، لاسيما أن الأجهزة تتجدد باستمرار و تكلفتها كبيرة.

[1] سلمى الإمام، مرجع سابق، ص89.

– توفير الجو الملائم: إن مجرد توفير الإطار العلمي وتوفير الأموال لا يكفي كي ينتج العلماء فإنتاج العلمي المناسب لابد من توفير جو الطمأنينة والحرية للباحث، هذا إضافة إلى تحفيز على العمل واحتكاكه بأفكار زملائه الآخرين عن طريق عقد ندوات ومؤتمرات علمية وكذا حرية الاتصال بالعالم الخارجي.

المطلب الثالث: في المجال المقاولاتي

حيث تعتبر هذه الفضاءات المعرفية المكان الذي يتم فيه اكتشاف المهارات العلمية وتأطيرها وتدريبها على استخدام الأدوات والأجهزة ، وبالتالي مساهمتها في حل مشكلات الجامعة والانفتاح على المجتمع من خلال تقديم الاستشارات والاسهامات العلمية وتحقيق الابداع والتأهيل.

وفي الجزائر تعد الممارسة في ميدان الأعمال اليوم نتاج انفتاح سوسيو–اقتصادي بدأ تحت ضغط المؤسسات المالية الدولية (FMI.BIRD) وماتبعه من تأزم اقتصادي واجتماعي بالموازاة مع أزمة سياسية خطيرة أين كادت الدولة أن تفقد سيادتها في ظل مناخ ساده العنف، وتم إخراج مجموعة من البرامج في إطار مكافحة البطالة، تهدف إلى خلق فرص عمل رسمية[1]، إنها بمثابة الانطلاقة من أجل دعم هذا القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري، تكمن في نشر ودعم ثقافة العمل الحر بشكل عام، وثقافة الريادة على وجه الخصوص[2]. باعتماد المقاولات الجامعية وعقد الشراكات مع المؤسسات واحداث المرافقات للطلبة من أجل تأهيل الشباب الجامعي.

وبالرغم من النقص المسجل في الجامعات الجزائرية، نستعرض بعض النماذج والتجارب المعتبرة كتجربة جامعة منتوري بقسنطينة، تعد تجربة رائدة على المستوى الوطني بإنشاء دار للمقاولاتية سنة 2006م، تقوم بتنشيط ملتقيات وندوات لفائدة الراغبين في انشاء المؤسسات وكذا التكفل بتدريس مادة المقاولاتية في كل أقسام الجامعة لتليها جامعة تلمسان[3]، كما أبرمت جامعة الجيلالي اليابس لسيدي بلعباس إتفاقية مع مجمع مقاولاتي قانوني بالتوقيع على وثيقة هذه الإتفاقية التي تنص على إقامة تعاون مكثف في مجالات التكوين والبحث العلمي

[1] بدراوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، تخصص علم الاجتماع التنمية البشرية،كلية العلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع،2014-2015، ص13.

[2] جابر مهدي، أثر حاضنات المشروعات في تعزيز ريادة الأعمال بمدينة عنابة ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16، جامعة باجي مختار عنابة ، المجلد 2، 2015، ص148.

[3] بن شهرة محجوبة، مقومات تطوير الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة مسيلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة المسيلة، الجزائر،2016-2017،ص35.

والتربصات، وتمكين الكفاءات والطلبة المتخرجين من إيجاد مناصب شغل لهم بداخل المجمّع، سبق لها أن أبرمت إتفاقيات في هذا الإطار مع العديد من المؤسسات والقطاعات كما هو الحال مع غرفة الصناعة والتجارة والسكك الحديدية ومؤسسة خنتر الخاصة ومصالح الفلاحة... إلخ وهي بصدد الإعداد لبرنامج طموح في هذا المضمار[1] .

[1] إتفاقية بين الجامعة ومجمع مقاولات خاص ، نشر في الجمهورية يوم 07 - 07 – 2010، الاطلاع: 2019/27،02، موقع جزايرس، انظر الرابط:https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/3715

خلاصة الفصل:

نظرا لما يمر به المجتمع من تطورات أصبحت المؤسسة الاقتصادية جزء لا يتجزء من إقتصاد أي دولة، ولكل مؤسسة ما يميزها عن الأخرى وهذا لاختلاف أهداف وأنواع المؤسسات، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية والجامعة لهم علاقة واضحة من خلال ما تساهم به الجامعة من خلق كوادر بشرية تحمل الكفاءة اللازمة لمواجهة الظروف المهنية، للجامعة والمؤسسة علاقة تتمثل في عدة نقاط منها التكوين المهني والعلمي.

تمهيد:

يتكون المركز الجامعي تيسمسيلت من مجموعة من التخصصات التي أصبحت اليوم محل إهتمام المحيط الاقتصادي وهذا لأن المؤسسات الاقتصادية أصبحت تتطلب الكثير من الكفاءات المتخصصة وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل الثالث الذي حاولنا فيه جمع بعض المعلومات من إداريين وأساتذة متخصصين عن طريق المقابلة معهم وقد جاء الفصل الثالث على نحو التالي:

- المبحث الأول: تقديم المركز الجامعي تيسمسيلت.
- المبحث الثاني: عرض وتحليل محتوى المقابلات.
- المبحث الثالث عرض نتائج الدراسة.

المبحث الاول: تقديم المركز الجامعي تيسمسيلت

المطلب الاول : التأسيس والنشأة

يرجع تأسيس المركز الجامعي أحمد بن يحى الونشريسي لولاية تيسمسيلت إلى سنة 2005 ، حيث أفتتح كملحقة لجامعة ولاية تيارت ، ليرتقى خلال سنة 2008 إلى مركز جامعي، وهو يضم 5 معاهد وهي معهد العلوم القانونية والإدارية ، العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الآداب واللغات ، العلوم والتكنولوجيا ، علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية ، كما يضمن التكوين في 8 ميادين تكوين من أصل 14 ميدانا تكوينيا تتجلى في كل من العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، العلوم القانونية والسياسية، اللغة العربية، اللغة الفرنسية، علوم المادة، علوم الطبيعة والحياة، العلوم والتكنولوجيا، علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية، و28 تخصصا على مستوى الليسانس و 25 تخصصا على مستوى الماستر و22 تخصصا على مستوى الدكتوراه، ويضم المركز الجامعي ما يقارب 10آلاف طالب حسب إحصائيات سنة 2017 يتوزعون على مختلف ميادين التكوين، ومراحله هي الليسانس و الماستر والدكتوراه ، كما يضم المركز أيضا 3 مخابر بحث ،ة وهو بصدد اعتماد مخبرين إضافيين جديدين بالإضافة إلى مخابر بيداغوجية مجهزة[1].

عرف المركز الجامعي إصدارات علمية متعددة منها 6 مجلات علمية مُحكمة في مختلف التخصصات، منها مجلة المعيار في الحقوق والعلوم السياسية والاقتصادية، ومجلة المعيار في الأدب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، كذلك هناك مجلات أخرى على غرار المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلة الشعاع للدراسات الاقتصادية ، مجلة الدراسات المعاصرة في الآداب، مجلة الأبحاث في العلوم والنشاطات الرياضية والبدنية

[1] دحدوح عبد القادر،**نطمح** ، **نشر في: 2018-09-02، الاطلاع: 2019/04/11، انظر الرابط:**
https://www.eldjoumhouria.dz/art.php?Art=46751

المطلب الثاني: مهام المركز الجامعي تيسمسيلت

في إطار مهام المرافق العمومية للتعليم العالي والبحث العلمي، يتولى المركز الجامعي مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث تتمثل المهام الأساسية للمركز الجامعي تيسمسيلت فيما يلي[1]:

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد.

- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث وفي سبيل البحث.

- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.

- المشاركة في التكوين المتواصل.

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

- المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.

- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.

- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.

- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وآثارها.

[1] مصلحة الدراسات بالمركز الجامعي بتيسمسيلت.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركز الجامعي بتيسمسيلت

شرح تفصيلي للهيكل التنظيمي للمركز الجامعي تيسمسيلت[1]:

❖ **المدير:** توضع مديرية المركز الجامعي تحت مسؤولية المدير الذي يساعده كل من:

- مدير مساعد للدراسات في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات.

- مدير مساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية.

- مدير مساعد للتنمية والاستشراف.

- أمين عام.

- مدير المكتبة المركزية.

✓ **المديرون المساعدون:**

***المدير المساعد للدراسات في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات:**

يتكفل المدير المساعد للدراسات في التدرج والتكوين المتواصل والشهادات بما يأتي:

- متابعة المسائل المتعلقة بسير التعليم والتدريب.

- السهر على انسجام عروض التكوين التي تقدمها المعاهد مع مخطط تنمية المركز الجامعي.

- السهر على احترام التنظيم المعمول به في مجال التسجيل وإعادة التسجيل ومراقبة المعارف وانتقال الطلبة.

- متابعة نشاطات التكوين عن بعد وتلقية نشاطات التكوين المتواصل.

- السهر على احترام تنظيم وإجراء تسليم الشهادات والمعدلات.

- ضمان مسك وتحسين القائمة الاسمية للطلبة.

[1] وثائق تخص مصلحة الدراسات بالمركز الجامعي بتيسمسيلت.

ويساعده كل من:

- رئيس مصلحة التعليم والتدريب والتقييم.

- رئيس مصلحة التكوين المتواصل.

- رئيس مصلحة الشهادات والمعادلات.

***يتكفل المدير المساعد لما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية بما يأتي:**

- متابعة المسائل المرتبطة بسير التكوين لما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص والسهر على تطبيق التنظيم المعمول به في هذا المجال.

- متابعة نشاطات البحث لمخابر ووحدات البحث وإعداد الحصيلة المتعلقة بها بالتنسيق مع المعاهد.

- القيام بكل نشاط من شأنه تثمين نتائج البحث.

- ترقية علاقات المركز الجامعي مع محيطه الاجتماعي والإقتصادي والمبادرة ببرامج الشراكة.

- المبادرة بنشاطات ترقية التبادل مع مؤسسات أخرى للتعليم العالي وأنشطة التعاون في التعليم والبحث.

- جمع ونشر المعلومات الخاصة بنشاطات البحث التي ينجزها المركز الجامعي.

- ضمان متابعة برامج تحسين مستوى الأساتذة وتحديد معلوماتهم والسهر على انسجامها.

- ضمان متابعة سير المجلس العلمي للمركز الجامعي والحفاظ على أرشيفه.

- رئيس مصلحة ما بعد التدرج وما بعد التدرج المتخصص.

- رئيس مصلحة نشاطات البحث وتثمين نتائجه.

- رئيس مصلحة العلاقات الخارجية.

***المدير المساعد للتنمية والاستشراف:** يتكفل المدير المساعد للتنمية والاستشراف بما يأتي:

- جمع العناصر الضرورية لإعداد مخططات التنمية للمركز الجامعي.

– القيام بالدراسات الاستشرافية في مجال تطوير التعداد الطلابي واقتراح كل إجراء من أجل التكفل بهم، لاسيما في مجال التأطير البيداغوجي والإداري.

– تحسين البطاقة الإحصائية للمركز الجامعي.

– القيام بإعداد الدعائم الإعلامية في مجال المسار التعليمي التي يضمنها المركز الجامعي ومنافذها المهنية.

– ترقية نشاطات إعلام الطلبة، لاسيما من شأنها مساعدتهم على اختيار توجيههم.

– متابعة برامج البناء وضمان تنفيذ برامج تجهيز المركز الجامعي بالاتصال مع المصالح المعنية.

ويساعده كل من:

– رئيس مصلحة الإحصاء والاستشراف.

– رئيس مصلحة الإعلام والتوجيه.

– رئيس مصلحة متابعة برامج البناء والتجهيز.

***الأمين العام:** يتكفل الأمين العام بما يأتي:

– السهر على متابعة تسيير المسار المهني لمستخدمي المركز الجامعي.

– تحضير مشروع ميزانية المركز الجامعي ومتابعة تنفيذها.

– السهر على السير الحسن للمصالح التقنية المشتركة.

– اقتراح برامج النشاطات الثقافية والرياضية وترقيتها.

– ضمان متابعة وتنسيق مخططات الأمن الداخلي للمركز الجامعي.

– السهر على تزويد هياكل مديرية المركز الجامعي والمصالح التقنية المشتركة بوسائل السير وصيانة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة.

– السهر على تحيين سجلات الجرد.

- السهر على حفظ أرشيف المركز الجامعي.

- يساعد الأمين العام الذي يلحق به مكتب الأمن الداخلي كل من:

- نائب مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية.

- نائب مدير الميزانية والمحاسبة والوسائل.

***نائب مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات لثقافية والرياضية:** يتكفل نائب مدير المستخدمين والتكوين والنشاطات الثقافية والرياضية بما يأتي:

- ضمان سير المسار المهني لمستخدمي المركز الجامعي.

- وضع حيز التنفيذ برامج التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعلومات للمستخدمين والسهر على توزيعهم المنسجم بين المعاهد.

- إعداد مخطط تسيير الموارد البشرية ووضعه حيز التنفيذ.

- وضع حيز التنفيذ برامج النشاطات الثقافية والرياضية.

ويساعده كل من:

- رئيس مصلحة المستخدمين الأساتذة.

- رئيس مصلحة المستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح.

- رئيس مصلحة التكوين وتحسين المستوى.

- رئيس مصلحة النشاطات الثقافية والرياضية.

***نائب مدير الميزانية والمحاسبة والوسائل:** يتكفل نائب مدير الميزانية والمحاسبة والوسائل بما يأتي:

- تحضير مشروع ميزانية المركز الجامعي.

- ضمان تنفيذ الميزانية.

- تحضير تفويضات إعتماد التسيير لمديري المعاهد وضمان مراقبة تنفيذها.

- تحيين محاسبة المركز الجامعي.

- متابعة تمويل نشاطات البحث لمخابر ووحدات البحث.

- ضمان حفظ أرشيف المركز الجامعي وتسييره.

- تحيين سجلات الجرد وضمان صيانة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ونظافتها.

ويساعده كل من:

- رئيس مصلحة الميزانية وتمويل نشاطات البحث.

- رئيس مصلحة المحاسبة ومراقبة التسيير والصفقات.

رئيس مصلحة الرسائل والجرد والأرشيف.

- رئيس مصلحة النظافة والصيانة.

***مدير المكتبة المركزية للمركز الجامعي**: يتفل مدير المكتبة المركزية للمركز الجامعي بما يأتي:

- اقتراح برنامج إقتناء المراجع والتوثيق الجامعي بالاتصال مع مكتبات المعاهد.

- مسك بطاقية رسائل ومذكرات ما بعد التدرج.

- تنظيم الرصيد الوثائقي للمكتبة باستعمال الطرق المناسبة للمعالجة وتحيين جردها.

- مساعدة مسؤولي مكتبة المعاهد في تسيير الهياكل الموضوعة تحت سلطتهم.

وضع الشروط الملائمة لاستعمال الرصيد الوثائقي من قبل الطلبة والأساتذة ومساعدتهم في بحوثهم البيبليوغرافية.

ويساعده كل من:

- رئيس مصلحة الإقتناء والمعالجة.

- رئيس مصلحة البحوث البيبليوغرافية.

- رئيس مصلحة التوجيه.

المبحث الثاني: عرض وتحليل محتوى المقابلات

المطلب الاول: مقابلة مع مدير معهد العلوم الاقتصادية

لقد أدرك المركز الجامعي ما للمورد البشري من أهمية في ظل الراهن الاقتصادي، الذي بات موصولا بالمعرفة المبنية على الريادة والابتكار في تأهيل رأس المال البشري، لتطوير علاقاته بالمحيط الاقتصادي وتأتي هذه الأهمية نتيجة المستلزمات الملحة التي فرضها اقتصاد المعرفة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي عليه، من استحداث الوسائل والمناهج اللازمة، وهو ما دفعها الى الاستفاقة من الاعتقاد الذي ظل سائدا في جامعاتنا على المناهج الكلاسيكية والاعتماد على قياس مدى التطور بالمنشآت والانجازات المادية دون الالتفاف الى العنصر البشري وما يتطلبه من اهتمام ولذلك فان التحديات الاقتصادية التي حتمتها الظروف المتسارعة ألزمت الجامعة الجزائرية عموما والمركز الجامعي بالخصوص الى اعادة النظر في اعتاب مقوماتها لتحريك تلك الطاقات التي عرفت ركودا عن طريق تشجيع المحيط الاقتصادي في الجامعات وهو ما تفسره كل اصناف الدعم للمورد البشري من فتح التخصصات والبرامج المتعلقة بالفعالية كاستحداث المقاولاتية والحاضنات وتشجيع الطلبة على انشاء المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ولعل هذه وحدة من الأمثلة التي فرضتها المتسارعات الاقتصادة وهو ما يمكن القول عنه ان الجامعة باتت بين فكي الانفتاح ومسايرة تلك التحديات الريادية او الانعزال والانغلاق وابقاء المنظومة المعرفية حبيسة التلقين وإلغاء الجوانب المتعلقة بالمحيط الاقتصادي العملي بفتح الباب امام إنتاج المورد البشري المكون، وهي من الأهميات القصوى التي أرخت سوادها على سوق المعرفة الاقتصادية اليوم في إنتاج وبناء انسان او عنصر بشري عملي تطبيقي لمواجهة تسارع وتيرة الانقلابات والتحولات الابداعية وما يحتمه سوق العمل من الاستثمار في المورد الجاهز الذي لا يحتاج للتكوين مرة أخرى في محيط الاقتصادي وهذا ما يقوم به المركز الجامعي من جهود لتشجيع التكوين واستحداث البرامج.

وهنا نجد المركز الجامعي يقوم بمجموعة من القراءات للمحيط الاقتصادي ومحاولة توفير ما يتطلبه في ظل الاضطراب المتزايد خاصة في المجال الاقتصادي ويكون ذلك اولا بفتح التخصصات المطلوبة او التكوين الجيد الذي يساهم في تفعيل المحيط الاقتصادي بغية التنمية وعليه نجد معهد العلوم الاقتصادية يحاول ان يرقى بفتح التخصصات المطلوبة .

ولكن رغم ذلك نجد **مدير المعهد للعلوم الاقتصادية يقول** لا توجد به تخصصات مهنية مفتوحة ضمن المسار المهني(التكوين المهني) لكن هناك نية وآفاق لفتح تخصصات ضمن الإطار المهني والسبب في ذلك

التأخر في فتح التخصصات المهنية يكمن في الشروط التي يتعذر تحقيقها إلا بوجود جهود[1] وهنا نجده يؤكد على نوع من الصعوبات التي تلم بالمعهد ولكن يطرح مجموعة الأفاق التي يرى انها من الشروط الضرورية لفتح تخصصات رغم التأخر في الايفاء بما يتطلبه محيط الجامعة من علاقات مع الجانب الاقتصادي حيث قدم لنا مدير المعهد مثالا على ذلك

ويقول: من بين الشروط يلزم وجود اتفاقية تضمن توظيف المتكون بعد نهاية التكوين وفي 5فيفري 2019 كان هناك اجتماع تنسيقي تكويني، ونتيجة فتح مجال للأساتذة لوضع إضبارات في مسار التكوين المهني ليسانس مهني تخصص مالية وبنوك[2] وبتالي فهو يؤكد على ما تقوم به الجامعة من الاتفاقيات مع مؤسسات المحيط الاقتصادي يكون بموجبها التأكيد على التنسيقات التي تجريها الجامعة في مجال التكوين من اجل وضع إضبارات تكون بموجبها ضامنة للتكوين وتستلزم هذه التنسيقات فتح المجال للأساتذة الذين لهم الدور الكبير في اطار رسم ملامح الارتباط بالمحيط الاقتصادي ودعم مسار التكوين عبر الجهود التي يقومون بها من خلال التكوين الجيد وفتح التخصصات المناسبة التي تكون مرهونة بما تطلبه المؤسسات الاقتصادية والتي من شأنها فتح الباب امام المتكونين من اجل الانخراط في المجال العملي مباشرة بعد اكتمال التكوين.

وبالتالي بات دور الاستاذ مركزيا في رسم ملامح العلاقات من كل الجوانب من اجل الايفاء بوضع توءمة بين المسار التكويني والمحيط الاقتصادي ويتجلى ذلك من خلال ما يقوم به الاستاذ مثلا من فتح التخصصات او الدراسات التطبيقية التي يربطها بالمجال الفاعل ميدانيا عبر مشاريع عملية يلزم بها المتكونين حتى يفي بعلاقة بين المحيط الاقتصادي خاصة وان اختيار الاستاذ فيه جانب مهم بوضع تربصات اثناء التخرج تساعد على فتح ابواب التكوين الجيد للمقبلين على الشغل بعد انهاء ال=راسة ويكون هذا عن طريق الاضبارات التي يلتزم فيها الاستاذ بعقد علاقات مع اطراف من المحيط الاقتصادي العملي وعلى هذا الاساس يتم رسم ملامح التكوين الفعال الذي يساهم في تفعيل المحيط الاقتصادي ويطور التنمية ولهذا نجد مديد المعهد يؤكد على هذا بقوله:الأستاذ هو الذي يتكفل بالإضبارة (الكانفا) يقوم الأستاذ بذلك عن طريق مساعدة أفراد (الموارد البشرية، تأطير خارجي، مؤسسة الائتمان ...إلخ) وذلك حسب التخصص، إن جميع التخصصات فيها تأطير خارجي(تربص)[3].

[1] مقابلة : مدير معهد العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي تيسمسيلت، يوم الأحد 07 أفريل 2019، الساعة 10 صباحا أنضر الملحق رقم 01.

[2] مقابلة : مديرمعهد العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي تيسمسيلت. المرجع السابق.

[3] مقابلة: مدير معهد العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي تيسمسيلت، المرجع السابق.

وعلى هذا الاساس مما تقوم به الجامعة في مجال التكوين نجد العديد من المؤسسات تلجا الى الجامعة من

أجل تكوين موظفيها من خلال التنسيق وعقد الشراكة بينهما ولذلك باتت هذه العلاقة فاعلا اساسيا في تطوير المحيط الاقتصادي من خلال فتح تخصصات وبرامج تكوينية خاصة اليوم في ظل تسارع العولمة واقتصادية المعرفة التي الزمت العديد من الادارات والمؤسسات بترك المجال مفتوحا لموظفيها لتحصيل الخبرة والرفع من قدراتهم العملية عبر ما تقدمه الجامعة من التخصصات والبرامج خاصة في الجانب التكنولوجي والموارد البشرية وادارة الاعمال التي حتمت عليها بالالتجاء للجامعة حيث قام المركز الجامعي بعقد العديد من التنسيقات مع الادارات في هذا المجال حيث اكد هذا مدير معهد العلوم الاقتصادية بقوله: نعم تطلب خدمات التكوين لصالح موظفين حيث سيتم هذه السنة بالمركز الجامعي وضع برنامج أو تسطير برنامج لصالح موظفين المؤسسات يشمل عدة تخصصات مثل: الموارد البشرية، قانون الصفقات، البيئة وغيرها من التخصصات التي يستفيد منها الموظفين الإدارة العمومية في مجالات (الميزانية ، مكافحة الفساد ،التنظيم العمراني، البرامج التنموية، تسيير المشاريع[1].

وبالتالي أصبح المحيط الاقتصادي ملزما بالالتجاء للجامعة والتنسيق معها في مجال التكوين وتطوير الكفاءات بما يحقق المنفعة للجانبين، خاصة أن الجامعة تعتبر المؤسسة الاجتماعية الأهم في مختلف المجتمعات إذ أنها المؤسسة المخولة لتطوير الكفاءات في الجانب الاقتصادي بتوفرها على سمات فريدة من حيث التكوين المعرفي من أجل بناء اقتصاد تنموي يساهم في البناء الاجتماعي والفعاليات والهيكل والأهداف وهذا يجعلها مختلفة عن بقية المنظمات حتى التعليمية منها، باتجاه خدمة المجتمع، وبالتالي اتسعت فعاليات الجامعة وتنوعت معتقدم المجتمع ونمو المعرفة[2]، باعتبار الجامعة المركز والحصن الحصين الذي تلجأ إليه مختلف مؤسسات المجتمع في الاستثمار فيما تنتجه، سواءا في الجانب الفكري أو التقني والبشري. وهنا يؤكد هذا مدير المعهد بقوله: "بالطبع لأنه توجد جميع التخصصات(ليسانس، ماستر) تتطلب التربص ضمن كانفا وذلك لإجراء تربص ميداني لكل التخصصات.

ولعل ما أصبح من أولويات المركز الجامعي هو تطوير التنسيق وعقد علاقات مع المؤسسات الاقتصادية خاصة في مجال التربصات التي يقوم بها دفعات التخرج من أجل الايفاء أولا بشروط التكوين، وثانيا بالقدرة على المعرفة الكافية بمتطلبات المحيط الاقتصادي ولذلك تلزم الجامعة المتخرجين بالتربصات.

[1] مقابلة: مدير معهد العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي تيسمسيلت، المرجع السابق.

[2] الإمام سالمة، مرجع سابق، ص530.

كما أن التخصصات المعتمدة على مستوى المركز الجامع تتوافق مع طبيعة مناصب العمل المتواجدة في المؤسسات الاقتصادية والتي تسمح بتوفير علاقة قوية رغم ما يعانيه هذا الجانب وهذا مرهون بمتطلبات المناصب في هذه المؤسسات ولكن التخصصات في الغالب متوافقة ما يتطلبه المحيط الاقتصادي وهذا ما صرح به مدير المعهد بقوله ان التخصصات هي أدارة أعمال، تسويق، مالية مؤسسة، محاسبة، اقتصاد نقدي، إدارة ميزانية...إلخ

لقد أصبحت هذه التخصصات من متطلبات السوق في المحيط الاقتصادي وهذا ما يقوم به المركز الجامعي لتيسمسيلت من اجل الالتزام بما هو مرهون بالجانب العملي لان معظم هذه التخصصات في المعهد لديها طلب في سوق العمل والدليل على ذلك إعلانات التوظيف التي تشمل هذه التخصصات وما تلمسه في الميدان من تواجد طلبة متخرجين من معاهد في عدة مؤسسات عمومية وخاصة

ولكن ما يلتزم به المركز الجامعي هو تأكيد على الايفاء وتقديم الاهداف التي تساهم في التزام مساعي تطوير المحيط الاقتصادي خاصة في ظل ما تقوم به الدولة من سياسات من اجل الرفع من الاقتصادي المحلي والوطني وهذا ما يؤدك وجود الشراكات مع الإدارات ومؤسسات الاستثمار التي أصبحت تقوم بدورها في التنسيق لإيجاد حلول لما هو مطروح من سياسات في مجال تدعيم الطلبة خاصة وان الكثير من الجامعات غلى غرار مركز تيسمسيلت تقوم بدورات تكوينية وتدريبية وعقد برامج لإنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة لدعم الطلبة وهذا بفتح دار المقاولاتية في الجامعة وفتح التخصصات بغرض تدعيم هذا الجانب الذي اصبح هدفا مهما لكل الجامعات وبالتالي أصبح المركز الجامعي لتيسمسيلت يواكب ما تفرضه ظروف المحيط الاقتصادي من اجل التكوين بما يوفر مخرجات ذات جودة لسوق العمل كذلك توفير التعويض الدائم والمستمر لمناصب العمل والوظائف الشاغرة والمناصب التي تم إنشائها عن طريق فتح فرص عمل والتنمية المحلية والوطنية كما أكده مدير المعهد باعتماد المركز الجامعي على التكوين الأكاديمي الذي اصبح الاساس الفعلي لتطوير المحيط الاقتصادي على كل الاصعدة

وهذا ما تؤكد الشراكات الاقتصادية في مجال التكوين التي اكدها أيضا مدير المعهد بما يكون من تعاون بين المركز الجامعي والمؤسسات الاقتصادية التي تستعين بها بقوله : يوجد تعاون مشترك لأبحاث أو اتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية " خاصة في مجال الادارات التي بدأت تلجا للجامعة من اجل التكوين لان الراهن بما يفرضه من ظروف اقتصادية دفع بمجموعة من الادارات والمؤسسات بالتماس التنسيق مع الجامعة من اجل تكوين موظفيها او بعضا منهم ويكون ذلك من اجل تدعيم المؤسستين معا حيث يقول مدير المعهد تستفيد عن

طريق تفعيل اتفاقيات شراكة بين قطاع التعليم العالي والقطاع الاقتصادي وذلك عن طريق البحوث أو المشاريع بحث تندرج ضمن تخصص الطالب الذي يشتغل في المؤسسة الاقتصادية وفي نفس الوقت مع تخصصه الأكاديمي والحل الأمثل التوجه نحوى التعليم العالي المهني.[1]

ومن أجل الإيفاء بما يفرضه المحيط الاقتصادي يقوم المركز الجامعي بعدة مبادرات تسهم في تطوير المحيط الاقتصادي خاصة بالملتقيات ودورات تكوينية بين المؤسسات الاقتصادية والجامعة حيث نجد مثلا المركز في مجال ادارة الاعمال قام بالاستعانة بمدرب في هذا المجال في السنة الحالية من مركز بإنجلترا من اجل تفعيل هذا الجانب بالإضافة الى عقد ملتقيات وايام دراسية في مجال المقاولاتية التي تدخل ضمن اطار تخصصنا ادارة الاعمال وعلى ذلك صرح مدير معهد العلوم الاقتصادية بقوله: توجد أيام دراسية بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية المحلية من خلال تنظيم أيام دراسية ودعوة ممثلي المؤسسات الاقتصادية لحضور النشاطات العلمية في الجامعة من أجل كسب الخبرة وهذا يضمن التحفيز والتشجيع.

لقد اصبحت هذه العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي حساسة نظرا لما تشمله من عوامل منها الخبرة و التحفيز و تنظيم هذه العلاقة وتفعيلها للقيام بما يتطلبه المحيط الاقتصادي في ظل التسارع الاقتصادي وزيادة الطلب الذي تعرفه جملة من التخصصات رغم ما تعانيه الجامعة من النقائص وما يعانيه المحيط الاقتصادي.

المطلب الثاني: مقابلة مع نائب مدير المركز المكلف بالدراسات.

يقول نائب مدير المركز المكلف بالدراسات[2] : "نعم دائما هناك ضرورة للتلائم مع المحيط الاقتصادي أو الاجتماعي وتصحيح بعض إضبارات التكوين الجديدة وذلك للإرتقاء وتنوع التخصصات".

إن هذا التلائم بين التكوين وما يحتمه المحيط يسعى إلى تنمية المهارات والمعارف بغية تطوير القدرات للأفراد « المورد البشري »، حيث يكون عن طريف إعادة بناء التفكير الذي يساهم في خلق دينامية تستجيب للتغيرات والتحولات في المحيط الاقتصادي او الاجتماعي الذي تشهده سواء سلوكيات الافراد وأنماط تفكيرهم او ما تشهده المؤسسات الاقتصادية من ردود الأفعال في التجديدات والتحسينات التي تجريها باستمرار في التكوين لمواكبة التطور باستحداث البرامج والوسائل للرفع من إمكانياتها حتى يتكافئ وما تتطلبه.

[1] مقابلة: مدير معهد العلوم الاقتصادية للمركز الجامعي تيسمسيلت.

[2] مقابلة: نائب مدير المركز المكلف بالدراسات، يوم الثلاثاء 09 أفريل 2019، الساعة 11 صباحا، أنظر الملحق رقم 02.

إن هذا التلازم بات بمثابة التحدي الاقتصادي الأبرز للجامعة ومحيطها الذي يتطلب الأفكار الإبداعية والابتكارية، التي تكون ناجمة عن الأفراد المكونين أو المؤسسات الجامعية وما تقدمه من تخصصات في ايجاد الحلول لإنفاذ تلك الافكار التكوينية الخلاقة التي تكون قابلة للتنفيذ حيث تساهم في التنمية والتطوير ومعالجة المشكلات في مختلف المستويات الاقتصادية التي تساهم في تفعيل دورها في المحيط الاقتصادي أو في مستوى معين كما تكون مدعاة للربح وكذلك للنهوض بالأعمال والرفع من القدرات المجتمعية، لأن الجامعة أيضا هي بمثابة الحلول المبتكرة للتحديات التي يواجهها المجتمع في الحاجة إلى تأهيل المورد البشري عبر ما تجريه من التخصصات التي ترى أنها فاعلة في ترقية المحيط الاقتصادي عبر فتح مجال تكويني جديد وما هو يؤكده مدير الدراسات بقوله: الإقتراح عن طريق المعاهد وفي هذه السنة الجديدة 2019_2020في ميدان العلوم الطبيعة والحياة والعلوم الفلاحية مثل تخصص غابات وري وهناك رغبة في إيداع مشروع تخصص ميدان الإعلام الآلي والرياضيات أما العلوم الاقتصادية سيتم إيداع إضبارة تخصص ماستر إدارة ميزانية[1].

وهنا نجد المركز الجامعي حقيقة يقوم بإجراء بحوث ودراسات حول المؤسسات الاقتصادية وتكون هذه العلاقة ذات ارتباط بالطلبة بالدرجة الأولى أو من خلال ما يقوم به الأساتذة من البحوث والدراسات وعقد الملتقيات، وهذا ما صرح به مدير الدراسات : "نعم تقوم ببحوث تخص المؤسسات الاقتصادية وذلك عن طريق تكليف الطلبة العلوم الاقتصادية ويتم من خلال هذه الملتقيات تنظيم أيام دراسية مشتركة"[2]

ويمكن القول أن هذا الجانب في ربط العلاقة بين الجامعة مع المحيط الاقتصادي خاصة في الأيام الدراسية والملتقيات من خلال الاستفادة من الشركاء الاقتصاديين ورؤساء المؤسسات بإعطاء الخبرة من خلال دعوتهم وزيادة العلاقة معهم، من أجل دعم التكوين الجامعي وفتح المجال للطلبة بالقيام بدراساتهم التطبيقية مع هذه المؤسسات التي من شأنها الرفع من مؤهلات المتكونين والخريجين التي تلبي حاجياتهم، وهذا رغم التعليم المركزي الذي تعرفه الجامعة، عبر سنوات بانغلاقها على محيطها والتي بدأت مأخرا تفتح المجال أمام التخصصات التي تستدعي العلاقة مع المحيط الاقتصادي في جانبه العملي حيث باتت تلتزم بعقود مع المؤسسات الاقتصادية حتمية خاصة في ظل تنامي الخوصصة وهي من الخطوات الاستراتيجية لإنتاج قاعدة بشرية تستطيع خلق التنمية وتستدعي جاذبية الاستثمار في خريجي الجامعات من قبل المؤسسات الاقتصادية، من مؤسسات اجتماعية

[1]مقابلة: نائب مدير المركز المكلف بالدراسات،.المرجع السابق.
[2]مقابلة: نائب مدير المركز المكلف بالدراسات، المرجع السابق.

واقتصادية التي ترغب في مورد مكون وجاهز للخدمة، دون إعادة الانفاق عليه للتكوين والتأهيل، وهو من الأمور الحساسة التي أدركتها الجامعة

وهنا نجد تلك العلاقة بين الجامعة والمحيط مرهونة بالأهداف البيداغوجية والأهداف العملية التي يقول عنها مدير الدراسات: "هدف بيداغوجي بحيث يستفيد الطلبة من التكوين العلمي في إطار إعداد مذكرات تخرج ، وهدف عملي يفيد المؤسسات لكي تقف على نقاط الضعف التي لديها"[1].

والذي يؤكد أيضا أن طبيعة هذه الأهداف تكون مرهونة بما ينتجه المركز الجامعي من مذكرات وأيام دراسية مشتركة بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بالخصوص أن هذه الطريقة تزيد من تحفيز الثنائيات وتطوير العلاقات في رفع المؤهلات للمتخرجين وبالتالي تنعكس على المحيط الاقتصادي في الأخير، ولكن رغم الإقبال المتزايد على تدعيم علاقة المركز الجامعي بالمحيط الاقتصادي جعل الجامعة أمام تحدي آخر وهو كثرة المتخرجين وعدم استيعاب ما تحتاجه المؤسسات، وهو ما أدى إلى الإضرار بالمورد البشري، ولكن هذا الواقع أيضا انعكس على التأهيل الجامعي، حيث لم تعد تلك الثقة في التكوين الجامعي لدى مختلف المؤسسات، خاصة وأن سياسة الكم هي التي تغلب على الجامعات الجزائرية، دون الالتفات إلى ما يحمله الواقع من التبيعات التي تتحملها السياسات المنتهجة من طرفها.

إن التخصصات المدرسة على مستوى الجامعة يجب أن تتماشى مع طبيعة مناصب العمل في المؤسسة الاقتصادية، ويرجع هذا إلى ما تقوم به الجامعة من الدراسات حول الواقع الذي تتطلبه المؤسسات الاقتصادية والمحيط الاقتصادي عموما وهنا نجد نائب مدير المركز المكلف بالدراسات يصرح: " في الحقيقة هناك تخصصات تتلاءم مع طبيعة النشاط الاقتصادي ولكن المركز الجامعي يطمح دائما لتنويع التخصصات".

وهو يؤكد على أن المركز الجامعي يسعى إلى تنويع التخصصات التي تحقق الطموح في تفعيل وتطوير العلاقات مع المحيط الاقتصادي، إذ أصبحت الجامعات أكثر استراتيجية في الالتزام بالخطط الريادية في تفعيل سياسات التكوين والبرامج التي تواكب من خلالها ما يطلبه المحيط الاقتصادي، لإعداد كوادر أكثر تحكما في شتى العلوم والتخصصات المدروسة، بنظرة ثاقبة، من حيث البرامج والمناهج وكيفية التطبيق، وحتى ملائمتها للبيئة

[1] مقابلة: نائب مدير المركز المكلف بالدراسات، المرجع السابق.

الثقافية في تأهيل المورد البشري لتفعيل علاقتها مع المحيط الاقتصادي عبر التخصصات بالإضافة الى ما هو موجود في جامعة تيسمسيلت.

خاصة ونحن اليوم نجد أن الجامعات بدأت تعتمد مخابر ومراكز بحثية تقدم خططها على دراسات استشرافية بعيدة النظر، بل ويقدمون حلولا واقتراحات يمكن اعتمادها، ويرجع الفضل في هذا إلى التخطيط المحكم الذي يتلاءم مع العلم والمعرفة التكنولوجية التي أصبح الوافد الحقيقي في رسم مختلف العلوم في استقدام تخصصات تفي بالغرض لتطوير المحيط الاقتصادي.

يعتمد المحيط الاقتصادي على خريجي الجامعة ولكن يبقى ذلك مرهونا بمؤهلاتهم المعرفية وتكوينهم، حيث يفضل أغلب المؤسسات الاقتصادية عدم إضافة تكوين آخر وهو يؤكد نجاعة تكوين الجامعة وبرامجه المعرفية وبهذا الصدد يقول نائب مدير المركز المكلف بالدراسات: "دائما التكوين مطلوب لكن من له منصب شغل شغل وهذا للإرتقاء ووضع مردودية"[1].

وعلى هذا فإن أغلب الجامعات المتأخرة في هذا المجال « التخطيط » المعتمد في التكوين الملزم بالمحيط الاقتصادي هي الغير قادرة على المواكبة وهذا يعيق كل أنواع السياسات المخططة للرفع من قدرات المؤسسات الاقتصادية، لأنها في الغالب تعتمد على خطط وتسيير قصير المدى، وفي الكثير من الأحيان غير مدروس، مع الاعتراف أنه سوف يظل أيضا المساهم الأول في نجاح المخططات الأخرى في سياسة الدولة، ولأن التخطيط هو الحلقة الأقوى في إعداد القوى البشرية المدربة والتي أثبت الواقع أنها أعظم مصادر الثروة ، وأكثرها فاعلية في تحقيق التنمية الشاملة[2].

ولهذا فإن المركز الجامعي يسعى إلى تقديم معارف لازمة للتكوين والقرارات المناسبة التي تمكنهم من التكوين، خاصة في القدرة على التمييز بين التخصصات المطلوبة في السوق الاقتصادي، وهنا يقول نائب مدير المركز المكلف بالدراسات: " الجامعة تحاول أن تمد الكل بتكوينات قاعدية أساسية ومعلومات جوهرية أساسية ولكن في الكثير من التخصصات يجب على الطلبة أن يجروا تكوين مكمل يتناسب مع منصب العمل الخاص بهم"[3].

[1] مقابلة: نائب مدير المركز المكلف بالدراسات، المرجع السابق.

[2] ساندر ميريدين، النجاح في التعليم الجامعي، تر: وليم عبيد، عبد الرحمن الاحمد، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1994، ص8.

[3] مقابلة: نائب مدير المركز المكلف بالدراسات، مرجع سابق.

وبالتالي فهو يؤكد ايضا على دور الطلبة في الاسهام في الرفع من قدراتهم ببذل المجهودات في اطار تكوينهم من خلال ما يتناسب مع متطلبات عملهم

ويرجع هذا الى ما تتطلبه مدة التكوين بالخصوص اي فترة الدراسة غير كافية لتكوين إطارات قادرة على القيام بمشاريع إقتصادية في ظل ما تعتمده الجامعة من برامج خاصة نظام ل.م .د وهنا يصرح بالقول: إعتماد نظام ل.م.د خاصة الطلبة الذين يدرسون في طور الماستر كافي لتقديم تكوين للطالب لكن بعض التخصصات إذا إكتفى بها الطالب باليسانس يعتبر تكوينه ناقص.

ولذلك يؤكد مدير الدراسات على دعم الطلبة لأنفسهم من خلال القيام ببرامج تكوينية خاصة خاصة في ظل ما تقوم به الجامعة من علاقات خارج الاطار البيداغوجي من عقد البرامكج والايام الدراسية والملتقيات مع ممثلون عن مؤسسات الاقتصادية لمناقشة مشاريع التخرج على مستوى الجامعة وخاصة ايطار ما تدعمه الجامعة من الشراكات مع مؤسسات اقتصادية حيث يقول مدير الدراسات: في بعض الأحيان توجد دعوات لممثلين المؤسسات الاقتصادية لحضور مذكرات تهرج الخاصة بالطلبة.

المطلب الثالث: مقابلة مع مدير معهد العلوم وتكنولوجيا

تسعى الجامعة لفتح تخصصات مهنية مفتوحة في المركز الجامعي وهذا بالتضافر مع الجهود التي قامت به الوزارة وما تسعى إليه الجامعة من تأهيل الموارد البشرية لتفعيل المحيط الاقتصادي كمحالة إنشاء أسواق المعرفة، التي تتكامل فيه العنصرين معا، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تفرض نفسها وتجابه الجامعة وهذا بالتزامن مع التسارع وانتشار المعرفة الاقتصادية وانتشار ثورة المؤسسات التي باتت من تحديات المحيط الاقتصادي عبر الانتقال إلى توسيع المحفزات التي كانت تتمركز حول تنمية وتطوير رأس المال البشري عبر التخصصات المطلوبة من خلال خلق المشاريع الابتكارية والريادية التي تسهم في القدرة على التحكم في التقنيات الحديث التي أصبحت فاعلا في التسيير الحديث للمؤسسات الاقتصادية، وبالتالي فإن البرامج التكوينية أصبحت فاعلا في بناء الجامعات الحديثة لصناعة الإنسان المنتج والمواكب للتحديات المتسارعة التي تخلق محيطا اقتصاديا فاعلا في تطوير التنمية حيث يصرح مدير معهد العلوم وتكنولوجيا بقوله: لا توجد في المعهد تخصصات تكوينية مهنية بالرغم من تشجيعها

من خلال الإضبارات كان علينا موائمة توحيد البرامج في 2012 وصلت إلى 6000 تخصص ومن بعد ذلك رأت الوزارة تضارب كبير ومنه وحدت البرامج ووصلت هذا العام إلى 300وحدة تكوين في الليسانس[1].

هنا يمكن أن نقول أن التحدي الريادي الذي يلزم الجامعة بإنتاج تخصصات مهنية في عصر المعرفة ليس مرهون فقط بالتحديث للوسائل واستجلاب البرامج بل إن الريادة الحقيقية، التي يمكن أن تصنع انسان رياديا مؤهلا هي تلك التي تتطلب جودة شاملة اي فيما يتبعه المسؤولون سياسات عن سير الجامعة من اساليب وانشطة وممارسات تتعلق بدرجة كبيرة من الوعي المحمول على عدد من المعطيات التي باتت شرطا مميزا للنجاح، بأقل التكاليف وأقل الجهود من خلال التخطيط والتنفيذ والتسيير

و يتم ذلك بإشراك ممثلين عن مختلف المؤسسات في البرامج الجامعية التي تكون مرهونة بما يطلبه المحيط الاقتصادي ويعود هذا الى الفجوة التي توجد بين الممثلين للمؤسسات الجامعية والمحيط الاقتصادي معا حيث نجد العديد من الاسباب التي تجعل المؤسسة الاقتصادية تطلب خدمات من الجامعة من جل تطوير مؤسساتها رغم ان الجامعة ما تزال تتطلع الى ابرام شركات ولكنها محدودة حيث يقول **مدير معهد العلوم وتكنولوجيا** : نعم تطلب خدمات من الجامعة[2]

حيث أصبح المحيط الاقتصادي يتطلب العديد من المؤهلات التي يرتقي بها في مؤسساته، ونحن حقا نشهد نوعا من التدني من طرف المسار التكويني وعدم ايفائه بالغرض حاصة في ظل النظام الجديد ل. م .د الذي أصبحت معايير غير قادرة على استيعاب التطورات فيما تتطلبه المؤسسات الاقتصادية نتيجة لضعف التكوين

التي يعتبرها الشركات الاقتصاديين في الكثير من الأحيان انها السبب الرئيسي في تأخر الجامعة عن مهامها في إطار الانتاج العلمي وعدم ادراكها للركب، وهنا يمكن الجزم أن تحدي التطوير والبناء للعنصر البشري الاقدر على مجابهة هذه الاعاقات في المحيط الاقتصادي ، حيث يكمن الاقرار ان السياسات التي تقررها الوزارة تكون غير مدروسة وغير موجه بطرق استراتيجية وخاصة نتيجة الاهمال التسيب الذي يرتبط بالأموال والايرادات التي تمنح لقطاع الجامعة أو تستفيد منه في إطار التنمية والتطوير، بالإضافة الى التسيب داخل المحيط الجامعي الذي اهمل تطوير الشراكة مع العملاء الاقتصاديين وارباب المؤسسات والوكالات الاقتصادية في اطار الرافع من العلاقة مع محيطهم الاقتصادي خاصة في ظل ما تتطلبه من الجدية من اجل التنمية والتطوير لهذا الجانب حيث يقول مدير معهد

[1] مقابلة: مدير معهد العلوم وتكنولوجيا، يوم الإثنين 29 أفريل 2019، الساعة، 10 صباحا، أنظر الملحق رقم 03.

[2] مقابلة: مديرمعهد العلوم والتكنولوجيا، المرجع السابق.

العلوم وتكنولوجيا: تقومون بتوجيه الطلبة لإجراء تربصات ميدانية من مختلف المؤسسات الاقتصادية التي لها علاقة بكم

وهنا يمكن الجزم أنه رغم ما تقوم به الجامعة في فترات التخرج من التربصات وعقد الشراكات والعقود مع المؤسسات الاقتصادية الا انها لا تفي بالغرض المطلوب

لان هذا التحدي هو الاكثر ارتباطا بالواقع ومع إفرازاته، من حيث دراسة الواقع واعطاء مستلزمات المؤسسات الاقتصادية وما يتطلبه المحيط الاقتصادي وقياسه عبر هذه التربصات والمشاريع الدراسية للمؤسسات وعلاقات الشراكات من اجل التعريف بالمطلوب الذي تتأثر به الجامعة وتأثر فيه، ولكن رغم هذا فان ايضا لا يكون هذا على عاتق الجامعة فقط فالتدهور الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ساهم بشكل كبير في إعاقة التنفيذ الفعلي للمخططات الجامعية، وهنا يمكن العودة إلى أن حيز التنفيذ موصول بالعديد من الجوانب، التي تعتبر محيطا للمؤسسة الجامعية إذ يمكن أن يشمل جميع العناصر السابقة بل هو الحلقة التي تربط الجامعة بقدراتها الانتاجية من المؤهلات البشرية من ناحية الوعي بما هو مخطط له في تطوير المحيط الاقتصادي ، ومدى تنفيذ السياسات والتدابير والاهداف المرجوة منها حيث ان عامل التطبيق هو المحدد لمدى نجاح الجامعة او فشلها في اعداد المؤهلات الاقتصادية لمحيطها المبنية على حد التنفيذ لبرامجها العلمية المسطرة والاهداف المخططة لان كل الفاعلية مرهونة بسياسات التطبيق.

وبالتالي يمكن ان نرى ان التخصصات مرهونة بعدة جوانب اولا برغبة الطلبة وايضا بما تقرره الوزارة وايضا بما هو مطلوب في سوق العمل ولكن لا يمكن ابقاء ما تنتجه الجامعة خارج حيز التطبيق كما يحدث في جامعاتنا اليوم لان التخصصات المدرسة على مستوى الجامعة تتوافق مع طبيعة مناصب العمل المتواجدة في المؤسسات الاقتصادية أو سوق العمل المحلي ولكن عامل التطبيق او التنفيذ ليس مرهونا في بعض الاحيان بالجامعة لوحدها بل الواقع الاقتصادي وطبيعة المؤسسات وكيفية عملها وتسييرها ايضا يفرض نفسه وهنا نجد يصرح بالقول: تتوافق بنسبة للبعض نظرا للتحكم فيها في إدارة المعهد وهناك تخصصات تكوينية لا تتوافق رغبة المتكون مع تخصصات التكوين وعدم التوافق إقتراحات فرق تكوين مع رغبة الطالب (أي مسؤولية مشتركة بين رغبة الطلبة وفرق التكوين) مثال تخصص بيوكيمياء[1] حيث تعتمد الجامعة في تفعيل تكوينها على التكوين الأكاديمي في الأطوار الثلاث التي تعمل بها الجامعة.

[1]- مقابلة مدير معهد العلوم والتكنولوجيا، المرجع السابق.

كما ان الجامعة بدأت مأخرا تقوم بجهود كبيرة في ربط علاقاتها بالمحيط الاقتصادي بعقد المؤتمرات وفتح التخصصات في اطار ما توفره لشركائها من المؤسسات الاقتصادية والتعريف ببرامجها المستحدثة ويدخل هذا في اطار الثنايات والتعاون مع متطلبات المحيط الاقتصادي الذي اصبح اكثر طلبا بالخصوص على المشاريع والابحاث الابتكارية ما توفره له الجامعة من المؤهلات التي يتطور من خلالها حيث يؤكد مدير معهد العلوم وتكنولوجيا هذه العلاقة مع المحيط الاقتصادي بعقد اتفاقيات بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية بقوله: يوجد تعاون مشترك للأبحاث أو توجد اتفاقيات مع المؤسسات الاقتصادية والجامعة

مثال: اتفاقيات مع الحظيرة الوطنية(الثنية)_مع محطة تصفية المياه _مع مديرية الصناعة _مع مديرية الفلاحة _ مع مديرية الأشغال العمومية_مع مديرية الري _مع ديوان الوطني للتطهير، أما الجامعات:

إتفاقية مع جامعة إسبانية_مع جامعة الخميس _ مع جامعة باب الزوار _مع جامعة تيارت _مع جامعة بالعباس[1]

لقد بات التنسيق مع المحيط الاقتصادي من المهمات التي تعرفها الجامعة اذ ان التنسيق اصبح من الاهداف الريادية التي تساهم في اعطاء صورة عن نجاح أو فشل الجامعة في لمخططاتها في تعيل علاقاتها مع المؤسسات الاقتصادية ولذلك نجد الجامعة والوزارة تبرم العديد من الاتفاقيات والعلاقات مع مختلف مؤسسات الجامعة من اجل دعم علاقاتها الخارجية مع الشركاء كشكل من أشكال التوأمة بين ما تنتجه من معرفة ومؤهلات بشرية ومحاولة توجيهها للسوق الاقتصادي خاصة للقطاعات الحساسة كالمؤسسات الاقتصادية التي اصبحت تعرف حركية وارتباطها بالعديد من التخصصات الجامعية بالإضافة الى كل هذا فان الجامعة تسعى لربط تلك الموارد البشرية بالمؤسسات الخاصة خاصة مع ما نراه من فتح الحاضنات الجامعية وارفاقها بالمتابعة حيث باتت المرافقة عاملا وبرنامجا تشرف عليه الجامعة بالشراكة مع دار المقاولاتية وعقد الشراكة مع المؤسسات من اجل اجراء الاعمال التطبيقية لبعث الروح المقاولاتية التي أصبحت عنصرا مهما في اخراج المجتمع من ثقافة القطاع العمومي الذي ارتبط لسنوات بالجامعة الى محاولة زرع ثقافة القطاع الخاص عبر التعاون مع المؤسسات الاقتصادية وبعض الشركاء الاقتصاديين ومدراء بعض الشركات من اجل تحفيز الطلبة على الاقدام على تفعيل افكارهم ومشاريعهم الاقتصادية.

[1]- مقابلة مدير معهد العلوم والتكنولوجيا، المرجع السابق.

وبالتالي يمكن أن تسفيد الجامعة من الإطارات التي تعمل في المؤسسات الاقتصادية وتدرس في الجامعة وهنا يمكن القول أن الجامعة ادركت الريادة الاقتصادية وتطوير محيطها لا تكون الا من خلال الموازنة بين المعرفة العلمية والاعمال التطبيقية التي اصبحت اكثر ارتباطا بالكفاية التي تتلامس مع الواقع واستحقاقاته ومستلزمات التنمية الشاملة التي تعتمد على التنسيق والمتابعة التي تشرف عليها الجامعة في اعادة تأهيل المورد البشري والرفع من قدراته بفتح المجال امام مؤهلات ذوي خبرة من قطاع المؤسسات والمشاريع الاقتصاديين خاصة واننا نشهد إبرام الجامعات لشراكة بين القطاع العمومي أيضا من اجل تأهيل عمال الإدارات بالإضافة الى ابرام الاتفاقيات التي تسمح للطلبة باقامة اعمالهم الميدانية داخل المؤسسات كما توجد مبادرة تنسيقية بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادي.

المطلب الرابع: مقابلة مع مدير العلاقات الخارجية

مقابلة مع مدير العلاقات الخارجية

إن ما تشهده الجامعة من الاتفاقيات والشراكة تبعث على المساعي لتكوين مجال للتعاون حتى يتسنى الوصول إلى بناء علاقات تساهم في خلق نماذج من الآليات التعاونية بينها وبين مختلف مؤسسات المحيط، سواء الاقتصادي أو الاجتماعي، ولذلك نجد المركز الجامعي لتيسمسيلت قام بالعديد من الاتفاقيات وهنا نجد مدير العلاقات الخارجية يؤكد ذلك بقوله : "يسعى المركز الجامعي لتكوين علاقة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي في إطار شراكة تعاون و متبادل وقد كانت 6 إتفاقيات مع المحيط الاقتصادي[1].

إن ما أقره مدير العلاقات الخارجية عن تصريحه بعقد المركز لستة اتفاقيات ينم عن المجهودات لتشكيل علاقات خارج النطاق العلمي المحصور داخل الجامعة، وعليه تبقى الجامعة مركزا يتميز عن مختلف مؤسسات المجتمع بأنها خزان كل المؤسسات خاصة وأنها تبقى الأكثر ارتباطا بما تنتجه سواءا من الموارد البشرية او الاختراعات التي تكون مصدرا لتفعيل المحيط الاقتصادي وتحسين نوعيته، ولذلك لا تكون الشراكة محصورة في طلب الجامعة وإنما تكون مرتبطة أيضا بطلب من المؤسسات الموجودة في محيطها الاقتصادي التي تكون علاقة تبادلية سواء في الخبرات أو التأهيل أو التربصات وغيرها، ولذلك نجد مدير العلاقات الخارجية يقول: "طبيعة العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي علاقة تعاون وشراكة" .

[1] مقابلة مع مدير العلاقات الخارجية للمركز الجامعي، يوم الإثنين 08 أفريل 2019، الساعة 10 صباحا.

ولذلك تكون الشراكة والتعاون بين الجامعة والمحيط الاقتصادي مرهونة بحجم الأعمال أو المطلوب من طرفهما، وعليه تعقد الشراكة والتعاون ولذلك يقول مدير العلاقات الخارجية: "الاتفاقيات أغلبها لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد وتمضى الاتفاقيات بطلب أحد الأطراف سواء المؤسسة او الجامعة".

حيث تتعلق الاتفاقيات بالأطراف معا وتكون مرهونة بالظروف أو بالمشروع المتفق عليه، ولكن رغم هذه الاتفاقيات والمشاريع التعاونية إلا أن الجامعة والمحيط الاقتصادي ما يزالان في حاجة إلى مزيد من التوأمة التي تسمح بتفعيل بعضهما وتحسين المناخ لبناء علاقات تكاملية دائمة تتعمق باستمرار الشراكة، وعليه نجد العديد من المعوقات التي تحد من إنشاء التعاون الذي نجده في الجامعة بل في أغلب الجامعات العربية متذبذب وغير مستقر نتيجة المستلزمات والحاجات أو لعدم توفر الشروط وهنا نجد مدير العلاقات الخارجية يقول: احتياجات الجامعة

- استقبال الطلبة في إطار التربصات الميدانية
- القيام بالنشطات والأبحاث العلمية المشتركة.
- الاستفادة من مرافق المؤسسة في إطار البحث العلمي.
- رعاية التظاهرات العلمية والثقافية والرياضية.
- احتياجات المؤسسات.
- تكوين ورسكلة المواد البشرية (الموظفين).
- الاستثمار واستغلال مساحات إشهارية والقيام بمعارض في الجامعة.
- الاستفادة من خبرات الأساتذة وأبحاثهم.
- القيام بالأبحاث المشتركة مع الجامعة لتطوير نشاطها [1].

ولكن رغم وجود هذه الشراكة والاتفاقيات إلا أن العديد من السياقات التعاونية بين الجامعة والمحيط تنتهي قبل أن تبدأ نتيجة انعدام مستلزمات الاستمرار في الشراكة، حتى أن الجامعات لا تنحصر في شراكتها داخل الوطن فقط بل يمكن أن يمتد إلى عقد شراكة ثنائية خارج الوطن مع مؤسسات عالمية وأجنبية ويعتبر هذا

[1] مقابلة مع مدير العلاقات الخارجية، المرجع السابق..

النوع من الشراكة من أكثر الآفاق التي تطمح إليها أغلب الجامعات خاصة وأننا نجد المركز الجامعي يسعى لهذا النوع من العلاقات لقول مدير العلاقات الخارجية الذي يؤكد: "نعم هناك مجال واسع للشراكة مع المحيط الاقتصادي وخاصة في مجال مشاريع البحث الوطنية والدولية بالإضافة إلى ما ذكر في السابق".

ولو عدنا إلى المجال العملي في إطار الشركات بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي نجد العديد من المشاكل التي تنخر تلك الاتفاقيات، التي تساهم في الابتعاد عن الجدية في التطبيق وتنحصر في العديد من الأحيان في الحبر على الورقن، حيث يساهم الطرفان في تفعيل أو فشلها وعليه يصرح مدير العلاقات الخارجية ببعض العراقيل كالتالي:

- عدم احترام بنود اتفاقيات الشراكة مع بعض المؤسسات.

- عدم تفعيل الاتفاقيات وتبقى حبر على ورق.

- نقص النسيج الاقتصادي بالولاية.

- غياب مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية.

وتكون هذه العوائق في الغالب منجرة عن ضعف التخطيط وسوء التسيير أو لانعدام التمويل لمشاريع الشراكة خاصة في مجال العمل التكنولوجي، ولكن تبقى هذه الاتفاقيات والثنائية مرهونة بالحاجة وليست مبنية على خطط ومشاريع يمكن أن نقول عنها أنها استثمارية يستفيد منها الطرفين في دعم مصالحة وتحسين أدائه مما يبقي العلاقات في الكثير من الاتفاقيات ليست جدية بل مبرجة برغبة من الطرفين فقط دون الوصول إلى حلول للمشكلات التي تتخبط فيها الجامعة أو المحيط الاقتصادي، خاصة وأن العلاقات تبقى مبنية على الرغبة أو الحاجة وليس دراسة معمقة حيث يقول مدير العلاقات الخارجية: هناك بعض اللقاءات التي تجمع الطرفين سواء لإبداء رغبة في العمل المشترك أو التعاون عند الحاجة من أحد الطرفين والتبرمج حسب الحاجة والاتصال المباشر بأحد الطرفين .

ولو عدنا إلى الاتفاقيات والشركات التعاونية الجامعات الغربية فإن أغلبها تكون مبنية على مشاريع وأبحاث استشرافية ومخططات مدروسة، بل أن العديد من الأبحاث تكون ممولة من طرف مؤسسات من أجل الاستفادة من تلك الأبحاث في تفعيل مؤسساتها وبناء محيط اقتصادي يسمح بإنتاج منتوج ينافس في الأسواق

والوصول إلى الإبداع في تسيير مؤسساتها عن طريق ما تنتجه الجامعة وفق علاقات الشراكة بينها وبين مؤسسات المحيط الاقتصادي، وعليه نجد الجامعة في الغالب تتصل بمؤسسات المحيط الاقتصادي من أجل بناء علاقات تعاونية تسمح بالدرجة الأولى بتعريف المورد البشري بما هو موجود وإلماح باكتشاف الحاجات والضروريات التي تستلزم من أجل الوصول إلى شراكة وتعاون وعليه يقول مدير العلاقات الخارجية: "أن تقوم الجامعة بالاتصال بالمؤسسات عند الحاجة وتحديد ضرورة أو إمكانية فتح مجال للشراكة والتعاون في المؤسسة الاقتصادية".

الاقتراحات :

-إنشاء مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسات[1] :

لقد أصبحت الجامعة تتطلب مثل هذا النوع من العلاقات مع محيطها الخارجي وتفعيل شراكتها مع المؤسسات الاقتصادية، من أجل التوصل إلى مبادرات تسمح بالكشف عن النقائص ومن أجل تدارك الأخطاء والتخطيط وتقويم ما تقوم به بالنظر إلى ما يحتاجه المحيط الاقتصادي وتكييف برامجها مع ماهو موجود في المحيط الاقتصادي والاجتماعي، وتبقى العلاقات مع المحيط الاقتصادي غير متهيئة بسبب ضعف التخطيط والدراسة أو عدم وجود التوازن بين ما هو موجود وما هو مطلوب في المحيط الذي تاعني منه هذه العلاقة بين محيط الجامعة ومؤسسات الشغل الاقتصادية بالخصوص، حيث يقول مدير العلاقات الخارجية: " الحصول على منصب شغل في إطار الوظيف العمومي للخريجين الجدد من الجامعة صعب نوعا ما خاصة بولاية تيسمسيلت بسبب كثرة الطلب على مناصب الشغل بالولاية في شتى المجلات من جهة، ونقص المناصب المفتوحة في مختلف الهيئات من جهة أخرى ".

ولذا على الطلبة الجامعيين التوجه إلى مجال المقاولاتية وإنشاء مشاريع مصغرة خاصة بحكم نقص هذا النوع من المؤسسات بالولاية وإمكانية نجاحها.

[1] مقابلة مع مدير العلاقات الخارجية. المرجع السابق.

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة

من خلال المقابلات التي قمنا بها على مستوى المركز الجامعي تيسمسيلت استنتجنا بعض النتائج في ما يخص مجال التكوين، البحث العلمي، والمقاولاتية.

المطلب الأول: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي فيما يخص التكوين

تطرقنا في هذا المطلب على أهم النتائج التي تخص التكوين ومنها:

-فتح عدة تخصصات التي تخدم الطالب في مجال التكوين الجامعي.

-يرى المركز الجامعي أن فتح تخصصات جديدة التي تواكب تطور الاقتصادي تقرب الطالب المتخرج من التوظيف.

-تعددت جهود المركز الجامعي من أجل تشجيع التكوين داخل المركز الجامعي والوصول إلى المستوى المرغوب.

-يشهد المركز الجامعي قلة في تخصصات ضمن التكوين المهني إلا هناك أفاق في فتح هذه التخصصات.

-رغم وجود بعض العراقيل التي تواجه المركز الجامعي نجده أن لديه رغبة في خلق اتفاقيات تضمن التوظيف للمتكون.

-يلاحظ المركز الجامعي تضافر الجهود بين الاداريين والأساتذة المختصين وهذا للوصول إلى تكوين تحاجه المؤسسات الاقتصادية فيما يخص التوظيف.

-لقد ساعدت التخصصات التي تكون فيها تربصات على مساعدة المتكونين في فهم الكثير فيما يخص التوظيف في المؤسسات الاقتصادية.

-لجوء العديد من المؤسسات الاقتصادية إلى الجامعة من أجل تكوين موظفيها وعقد شراكة بين هذه المؤسسات والمركز الجامعي.

-فتح العديد من البرامج التكوينية في المركز الجامعي وهذا نتيجة لتطورات الملحوظة في الوقت الحالي.

-توافق بعض التخصصات التي يتكون فيها طالب مع طبيعة مناصب العمل في المؤسسات.

-قيام المركز الجامعي بالعديد من الدورات التكوينية والتدريبية التي تمكن الطالب من الفهم أكثر في مجال العمل

-يشهد المركز الجامعي شراكة مع المؤسسات الاقتصادية خاصة في مجال الإدارات.

المطلب الثاني: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي فيما يخص البحث العلمي.

من أهم النتائج التي توصلنا إليها فيما يخص البحث العلمي كانت كالتالي:

-نضرا لما يشهده المركز الجامعي من نقص في وسائل البحث العلمي يسعى جاهدا لاستحداث وسائل جديدة.

-يقوم المركز الجامعي بدراسات حول المؤسسات الاقتصادية وكذا تنظيم أيام دراسية مشتركة بين المركز والمؤسسة الاقتصادية.

-يشهد المركز الجامعي العديد من المتخرجين كل سنة وهذا ما يصعب إجاد مناصب شغل ومن هنا لايصل البحث العلمي إلى أهدافه.

-يريد ويعمل المركز الجامعي تنويع تخصصات البحث العلمي من أجل تغطية متطلبات سوق العمل.

-يسعى لمركز الجامعي من خلال جهوده المبذولة لإدخال الجانب التكنولوجي في عملية البحث العلمي داخل المركز.

-يطمح المركز الجامعي فتح مخابر متطورة وعملية من أجل نهوض بمستوى نتيجة البحث، فالبحث العلمي اليوم يتطلب إلى العديد من الوسائل المتطورة.

_يسعى دائما المركز الجامعي بتطوير وتحديث وسائل البحث العلمي داخل المركز.

-يبحث المركز الجامعي على خلق موارد بشرية متكونة لها القدرة على التوظيف.

-

المطلب الثالث: علاقة المركز الجامعي تيسمسيلت بالمحيط الاقتصادي فيما يخص المقاولاتية الجامعية

حاولنا من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم النتائج التي تخص المقاولاتية وتمثلت في:

-يساهم المركز الجامعي في تشجيع الطلبة للإعتماد على المقاولاتية بكونها نشاط إقتصادي هادف إلى القضاء على البطالة، وتكون المقاولاتية في خلق مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

-يقوم المركز الجامعي بعقد دورات وأيام دراسية حول المقاولاتية في تيسمسيلت وذلك بتقديم فكرة حول إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

-يسعى المركز الجامعي لدعم الطلبة في مجال المقاولاتية وذلك من خلال فتح دار المقاولاتية.

-أصبح المركز الجامعي يهتم بالمجال المقاولاتي وهذا لأنها المفر الوحيد في ضل قلة مناصب العمل.

-يهتم المركز الجامعي بالمقاولاتية لضرورتها في المحيط الاقتصاد.

-إعتماد الجانب النظري للمقاولاتية كمقياس يدرس في المركز الجامعي وهذا للإلمام ببعض المفاهيم النظرية الخاصة بالمقاولاتية .

-من أولويات المركز الجامعي المساعدة على فهم المقاولاتية بصفة جيدة من أجل تطبيق المشاريع بطريقة سليمة وناجحة.

خلاصة الفصل:

مع مرور الوقت شهد المركز الجامعي تطورا واضحا وهذا من خلال تزويده بتخصصات جديدة تتماشى مع سوق العمل وكذا العمل على خلق كفاءات متمكنة، فالمركز الجامعي له تعاون واضح مع المحيط الاقتصادي (المؤسسات الاقتصادية) يظهر هذا التعاون من خلال تربص الطلبة في المؤسسات الاقتصادية وكذا حضور ممثلي المؤسسات الاقتصادية في الندوات والملتقيات التي يقوم بها المركز الجامعي كما قد يحضر بعض ممثلي المؤسسات في حفلات التخرج، ومع هذا مزال الفريق الجامعي يعمل على تطوير المركز الجامعي.

خاتمة:

من الملاحظ أنّ ما تعانيه الجامعات الجزائرية من الترهلات في علاقاتها بالمحيط الاقتصادي، المصاحبة لانخفاض القدرات والفاعلية لمؤهلاتها البشرية، وتعود هذه الإشكالات إلى عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ساهمت في تدهور الجامعة، في بناء علاقة قوية مع محيطها مع الاعتراف أن هذه التحديات تتطلب مجموعة السياسات الصحوية التي تلامس الواقع، والانطلاق منه في انجاح وتفعيل السوق المعرفية بالدرجة الأولى حتى تستطيع الجامعة اعادة بعث الريادة الاقتصادية التي تمكنها من تطوير القدرات والطاقات الحيوية الكامنة في المورد البشري الذي أصبح الحل الوحيد في زمن الناشئة واتجاه الجزائر نحو الخوصصة والاقتصاد الحر الذي ألزم الجامعة بتفعيل علاقاتها مع محيطها والاستثمار فيما لها من مكانة في بناء الاقتصاد والمعرفة بتضافر جهودها في تفعيل المحيط الاقتصادي خاصة في ظل المؤسسات الاقتصادية ليس من أجل المواكبة حقيقة ولكن من أجل الالتحاق، لأن أغلب المجتمعات فرضت أنظمة صارمة ومخططات بعيدة المدى مبنية على دراسات استشرافية راقية وهو ما جعلها اليوم في تتطلق آفاق أكثر بينما نحن مازلنا نعمل لتأهيل المورد البشري وتوعيته الذي تجاوزتها إلى التكنولوجيا واستخدامها كعنصر حيوي في شتى العلوم.

ولكن من خلال ما تم عرضه فإننا نستخلص أن الجامعة الجزائرية في سعي دائما إلى التطور و الارتقاء من خلال تطبيق معايير الجودة التعليمية كمحاولة لبناء علاقة مع محيطها الاقتصادي ذلك أن فعالية التعليم العالي لا تكمن في الكم العددي للمؤسسات الجامعية ولا في عدد الطلاب المنتسبين إليها أو المتخرجين منها، ولا في عدد الأساتذة. وإنما في إيجاد وتحقيق نوعية الجامعة المستوعبة للمعرفة والمنتجة لها والمتحكمة في آلياتها لأن المجتمعات الفاعلة في إنتاج مؤسسات ومحيط يعكس ما تقدمه من تطلعات وآفاق في بناء الاقتصاد.

ومن أجل تحقيق العلاقة بين الجامعة والمحيط الاقتصادي أردنا أن نقدم جملة من المعايير التي يمكن أن تساهم في تفعيل دورها وبناء علاقاتها مع محيطها كالآتي:

- توفر الموارد المالية لدعم التعليم خاصة في ظل الراهن الذي يتطلب الدعم الكبير.

- توفر الموظفين المؤهلين لدعم التعليم، وعقد الشراكات والتعاون مع المحيط الاقتصادي.

- تكثيف الأشغال والأعمال في المجال الاقتصادي من خلال التشجيع والتحفيز سواء المتكونين وخريجي الجامعات أو المؤسسات الاقتصادية على بناء العلاقات التكاملية في هذا المجال.

- إعداد البرامج الهادفة من خلال إقامة الشراكة مع المؤسسات الاقتصادية ورؤساء المؤسسات لتدعيم الجامعة بخبرتهم.

- تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة وتحملهم المسؤولية في بناء علاقة مع المحيط الاقتصادي.